الأمم المتحدة

A/56/PV.48

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٤٨**
الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٠٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠

خطاب يلقيه الأونرابل رين ر. هارس، رئيس جمهورية ناورو ووزير خارجيتها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ناورو ووزير خارجيتها.

اصطحب الأونرابل رين ر. هارس، رئيس جمهورية ناورو ووزير خارجيتها إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بالأونرابل رين ر. هارس، رئيس جمهورية ناورو ووزير خارجيتها وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هارس (تكلم بالانكليزية): أحمل إلى هذه الجمعية تحية من شعب ناورو، الجزيرة اللطيفة الصغيرة في المحيط الهادئ. واسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لأعرب لكم، سيدي، ولو بعد تأخر، عن تهانئ حكومتي لتوليكم رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

لقد تركزت معظم أعمال الأمم المتحدة منذ الاعتداءات الخسيسة على الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر على مكافحة الإرهاب، وهذا أمر مفهوم. وإن اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن يعترف بأهمية دعم المبادرات الإقليمية القائمة في الكفاح ضد الإرهاب. وإننا، من أجل بلوغ هذا الهدف، نرحب بالأعمال التي اضطلعت بها لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

لقد تنبأ البنك الدولي بأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر سوف تؤدي إلى تفاقم المنظور الاقتصادي العالمي المتشائم. وسوف يجري الإحساس بتموجاته عبر جميع مناطق العالم، لا سيما في البلدان التي تعتمد على السياحة وتحويلات النقد والاستثمار الأجنبي. ومن ثم، فإن من الجوهري أن يسمح مجلس الأمن لهيئات الأمم المتحدة المختصة بتقييم تكاليف توسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو إضافة عمليات جديدة قبل تنفيذها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-63222 (A)
01-63222

وتود ناورو أن تضم صوتها إلى المجتمع الدولي في تقديم تهانئنا المتأخرة إلى السيد كوفي عنان وللمنظمة لمنحهما جائزة نوبل للسلام الرفيعة المقام لهذا العام. ولا بد من الإشادة برئيس الجمعية العامة السابق السيد هاري هولكيري من فنلندا لاستغلاله الزخم الذي ولّده إعلان الألفية.

ويسر وفدي أن يعرب عن تأييده لجدول الأعمال الذي اقترحتموه سيدي الرئيس للدورة السادسة والخمسين. وينبغي أن يكون عمل الجمعية العامة متصلا بالمهام المطروحة، إلا أنه ينبغي أن يتناول في الوقت نفسه المسائل القديمة العهد التي تؤثر في كفاءة هذه الهيئة ومنزلتها. ويجب دوما تشجيع التعاون المجدي بين الدول الأعضاء عبر حدود الدين والأصل العرقي والثقافة. ويأتي المؤتمر العالمي المعني بالعنصرية، الذي عقد مؤخرا، ليذكّرنا بقوة بأنه لولا ذلك التعاون فإن عمل الأمم المتحدة سوف يتواصل إحباطه؛ وبأن المجال الهام، مسألة إصلاح مجلس الأمن لم تحقق فيه الأمم المتحدة سوى تقدم ضئيل أو لم تحقق فيه أي تقدم. ولذلك، فإننا نؤيد الاقتراح القاضي بدفع العملية إلى مستوى أعلى وأن نعالج المسائل المعقدة خطوة خطوة.

لقد عقد الاجتماع الأخير لزعماء محفل جزر المحيط الهادئ في بلدي قبل عدة أشهر. وقد تم تعميم البلاغ الصادر عن ذلك الاجتماع كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة. وفي ذلك البلاغ سعى زعماء المحفل إلى إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات التعاون بين الأمم المتحدة ومحفل جزر المحيط الهادئ. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأرجو منكم تأييد مشروع القرار ذي الصلة.

ولا تزال مسألتا تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر من دواعي القلق العميق لبلدي، وقد قمنا مرارا وتكرارا بالإعراب عن قلقنا هذا إزاء ما لتغير المناخ الناتج عن فعل البشر من تأثير ضار، لا سيما على الجزر المرجانية المنخفضة الارتفاع حول المحيط الهادئ. وقد أكدنا أهمية بذل الجهود اللازمة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية المناسبة.

ويمثل بروتوكول كيوتو خطوة هامة على طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ، إلا أنه ما لم تتخذ إجراءات هامة بشأن إنشاء نظام عملي للامتثال، فإن الاحتمال ضعيف لجعل أي نتيجة قابلة للإنفاذ.

ولذلك، فإن ناورو تتطلع إلى المشاركة مع العالم بأسره في جوهانسبرغ في العام القادم لاستعراض التقدم المحرز منذ ريو، وإننا نعقد الآمال على بدء نفاذ بروتوكول كيوتو قبلئذ.

وهناك حاجة ملحة بالنسبة لناورو. فقد كان النمو الاقتصادي في بلدنا الصغير سلبيا لأكثر من عشر سنوات، وانخفض نصيب الفرد من الدخل، على نحو ما يتجلى في التنقيحات الأخيرة لتصنيفنا من جانب الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنحو ٨٠ في المائة منذ الثمانينات. وإننا نتطلع إلى المجتمع الدولي، وإلى الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة لمساعدتنا خلال هذه الأوقات العصيبة والمساعدة على ضمان مستقبل مأمون لأطفالنا.

وتتمتع منطقتنا، وهي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، بتاريخ طويل في تأييد نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، نتيجة لخبرة المنطقة الأليمة مع التجارب النووية التي أجرتها الدول الاستعمارية. وقد أعرب زعماء محفل جزر المحيط الهادئ مرة أخرى عن رغبتهم في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستقوم ناورو بإيداع صك تصديقها على المعاهدة اليوم، وإني أدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

إن النقل العابر للمواد المشعة ووقود موكس (MOX) عبر منطقتنا الاقتصادية الخالصة هو من دواعي قلقنا المستمر،

إلا أننا ملتزمون بمتابعة شواغلنا بروح بناءة وحماس على الصعيد السياسي المناسب.

إن التزام ناورو بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال لا يعرف الكلل. ولقد سن برلماننا تشريعا لمكافحة غسيل الأموال في آب/أغسطس من هذا العام لتصحيح العيوب في ترتيباتنا التنظيمية والإدارية. إلا أن ناورو تشعر بخيبة الأمل إزاء عدم شطب اسمها من قائمة البلدان الخاصة غير المتعاونة بالرغم من أن التشريع قد وضع بالتعاون مع الممثل الإقليمي لفرقة العمل المالية المعنية بغسيل الأموال. ومع ذلك، فإننا سوف نواصل العمل على إرضاء اللاعبين الرئيسيين في فرقة العمل المالية المعنية بغسيل الأموال بشأن هذا الموضوع، وإننا نتطلع إلى العمل مع شركائنا في إطار خطة عمل إقليم المحيط الهادئ التي يجري وضعها.

كما أن ناورو أيدت مرة أخرى مع ٢٦ دولة عضو أخرى إدراج قرار عن قبول جمهورية الصين في تايوان في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين. وإذ فشلت هذه المحاولة، فإن ناورو لن تشعر بالإحباط في جهودها المستمرة لتصحيح هذا الوضع الشاذ. ونحن في ناورو نرى بصدق أن جمهورية الصين في تايوان تؤدي دورا في هذه المنظمة، وأن شعبها لن يحرم من سماع صوته في هذه الهيئة العالمية. ونلاحظ بارتياح قبول جمهورية الصين في تايوان مؤخرا عضوا في منظمة التجارة العالمية.

أخيرا، أود أن أنهي بياني بإعادة طرح مسألة الأمن والإرهاب. فمن المؤسف حقا أننا عندما نلتقي هنا اليوم تدور في العالم حرب – حرب ضد الإرهاب. فقبل الهجمات المرعبة في ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية وافقت حكومتي بناء على طلب حكومة استراليا، على استخدام ناورو مركزا لدراسة مسألة اللاجئين. وقد اتخذنا هذا القرار على أساس إنساني، ونتيجة لهذا أصبح لدينا الآن في ناورو قرابة ٨٠٠ من طالبي اللجوء من أفغانستان والعراق وفلسطين – أي ١٠ في المائة من مجموع سكان ناورو – إضافة إلى موظفي شؤون الهجرة من الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة واستراليا. ويجري الآن إنجاز معاملات طالبي اللجوء.

وقد عزمتُ على زيارة المخيمات بنفسي من آن لآخر، وعلى الاختلاط بهؤلاء التعساء، وجلست معهم في عدة مناسبات وشاركتهم الخبز والملح. ووجدت أنهم مثلكم ومثلي. فهم بشر شجعان يسعون من أجل حياة أفضل لأنفسهم ولأبنائهم بعد الهرب من الاضطهاد في وطنهم.

لذلك يجب زيادة موارد الأمم المتحدة لمواكبة هذه المأساة الإنسانية، ويتعين على المجتمع الدولي أن يسرع في معالجة المشكلة بشكل منسق، لا من حيث تقديم المساعدة والملجأ بقدر الإمكان فحسب، بل ومن حيث التصدي لمسألة مصادر وأسباب اللجوء وتهريب البشر والإرهاب. ولن تحل المشكلة بالضرورة عن طريق الفهم والاستجابة بل ستخف ويسهل على الحكومات أن تشارك في استمرار الجهد الدولي المطلوب.

واسمحوا لي أخيرا أن أقول إن الأيام الحلوة القديمة، قبل ١١ أيلول/سبتمبر، ذهبت إلى غير رجعة، وعليَّ أن أذرف الدموع. أما الجانب السيئ فهو أننا ورثنا من أجدادنا عالما كان سعيدا. واليوم أتساءل، هل يكون عالمنا غدا عالما أفضل لأبنائنا وأبناء أبنائنا؟ هذا هو سؤالي. وإننا ننتظر منكم، السيد الرئيس، التوجيهات بشأن هذه القضايا الحيوية.

أشكركم. وليكن الله في عون الحزانى. وليبارك الله الولايات المتحدة الأمريكية. وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ناورو ووزير خارجيتها على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد رينيه هارس، رئيس جمهورية ناورو ووزير خارجيتها إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دانييل توروريتش أراب موى، رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية كينيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة.

اصطُحب الأونرابل دانييل توروريتش أراب موى، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الأونرابل دانييل توروريتيش أراب موى، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة وأن أدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية.

السيد أراب موى (تكلم بالانكليزية): أهنئكم سيدي بمناسبة انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أعرب عن تهنئتي الخالصة للسيد كوفي عنان، الأمين العام، بإعادة انتخابه لفترة ثانية – وبنيله عن جدارة، هو ومنظمة الأمم المتحدة، جائزة نوبل للسلام. فهذا اعتراف بجهوده الدؤوبة في خدمة البشرية وتحد له بكفالة أداء أفضل على حد قول الأمين العام نفسه، وأرجو أن يكون أسرع. وأؤكد للأمين العام تعاون حكومتي والتزامها الثابت في ذلك السياق.

إن إنجازات منظمة الأمم المتحدة كثيرة ومتنوعة بينما تتزايد أهميتها في بيئة دولية متزايدة التعقيد وهي واضحة لنا. فما زالت أهدافها صالحة ونبيلة إلى اليوم مثلما كانت قبل ٥٦ عاما، وأرى أنها لا يمكن تحقيقها إلا باستمرار التزامنا ويقظتنا الدائبة وأعمالنا الأكيدة.

أنتقل الآن إلى قضية في غاية الأهمية في ذهني، غيرت طريقة حياتنا وعملنا، وربما للأبد. وأنا أشير هنا إلى الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، فهي عضو من أعضاء منظمة الأمم المتحدة هام وجدير بالثقة والاحترام، وصديق دائم وموثوق لكينيا.

والإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، ولا بد من أن يدينه أصحاب النوايا الطيبة في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن تبرير الإرهاب في أي صورة من صوره. فلا تسمح الفلسفة ولا الدين ولا العقيدة بأن تزهق أرواح الأبرياء وبأن تدمر الممتلكات القيّمة. وقد شهد شعب كينيا آثارا مدمرة وجديدة للإرهاب في آب/أغسطس ١٩٩٨. والهجوم على كينيا، وهي بلد يواجه تحديات الفقر والتخلف، كان هجوما عنيفا بشكل خاص وما زالت آثاره تؤذينا. وتفهم كينيا جيدا آلام من تضرروا من الهجمات التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية وتؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تتخذ بقيادة السيد جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وإدارته لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

ولكي تحقق الأمم المتحدة أحد أهدافها الأساسية، وهو صون السلم والأمن الدوليين، يجب عليها، ويجب على أعضائها على وجه التحديد، أن يكثفوا جهودهم لحسم جميع الصراعات القائمة والمستمرة والناشبة في كثير من مناطق العالم. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نتعاون تعاونا وثيقا في العمل على ضمان شل حركة آلة الإرهاب شللا كاملا. ويجب أن ندعم بصفة خاصة التآلف ضد الإرهاب.

وكمنظمة، يجب أن نعالج قضية الصراعات بجدية فحالات الصراع تعرقل التنمية وتهيئ الجو للاستغلال غير المشروع للموارد وإيذاء الأطفال وتدفق اللاجئين وانتشار الأسلحة الخطيرة وازدياد حدة الفقر وغير ذلك من المساوئ المتعددة. والصراعات تسلب الأحلام والآمال والتطلعات والفرص من كثير من الأفراد، وبخاصة الأطفال ويجب أن نكثف جهودنا للسعي إلى حل سلمي وعاجل للصراعات.

ما زالت الصراعات في أفريقيا تزعزع استقرار قارتنا. ويجب على الأمم المتحدة وأعضائها أن يكثفوا الجهود لإيجاد حلول للصراعات.

ويشكل الحل السلمي للصراعات عقيدة أساسية في سياسة كينيا الخارجية. ومن المعروف أنني بذلت قصارى جهدي طيلة حياتي السياسية بحثا عن حلول سلمية للصراعات في منطقتنا وفي مناطق أخرى. وتشارك كينيا الآن في مفاوضات للسلام في جنوب السودان والصومال وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نرى مشاركة دولية أكبر في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أفريقيا.

وتزايد مستوى الفقر هو أكبر تحد تواجهه القارة الأفريقية اليوم. وقد أصبح الفقر عقبة تعرقل كل جهد نبذله من أجل تحسين الرفاه العام لشعوبنا.

والفقر تربة خصبة للصراع وانعدام الاستقرار، بل وللإرهاب. ولذلك، فمن المؤسف أنه لم يتحقق منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ إلا القليل جدا، إن كان قد تحقق أي تقدم على الإطلاق. وأذكِّر الأعضاء بأن النتيجة الرئيسية لمؤتمر القمة كانت التصميم على القضاء على الفقر بوصفه عقبة في سبيل التنمية البشرية.

ولا يمكننا أن ننجح في النهوض بحياة أبناء شعبنا دون مشاركة المجتمع الدولي بصورة فعالة. ولا يمكن تحقيق الهدف العالمي، وهو تخفيض حدة الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، دون التوفير الملموس للموارد.

ومما يزيد من تقويض الجهود التي نبذلها لمحاربة الفقر كارثة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى التي يمكن معالجتها، مثل الملاريا والسل، التي لها القدرة على عكس مسار جميع المكاسب الاقتصادية – الاجتماعية التي بذلنا جهدا شاقا لتحقيقها.

أحيي الأمين العام على تنظيم دورة استثنائية مكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وقت سابق من هذا العام. وإن إنشاء صندوق الإيدز العالمي تطور طيب جدا. واتطلع إلى إسهامه ومشاركته الفعالة في كفاحنا اليومي ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكينيا تدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعمه الكامل لهذا الصندوق.

وآثار التهميش التي تتركها العملية المتعجلة للعولمة على البلدان النامية يجب أن تعالج كمسألة لها الأولوية. وكلي أمل في أن يعالج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر، قضية اختلال التوازن في التجارة الدولية معالجة أكثر فعالية. ويجب أن تحسم على وجه السرعة قضية الوصول المجدي إلى الأسواق، وبخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية. إن السياسات الحمائية لا تخدم مصالح أي بلد، بل من المؤكد أنها تتعارض مع مبادئ حرية التجارة وتحرير الأسواق. وفضلا عن ذلك، يجب أن يتيح شركاؤنا الموارد لمنظمة التجارة العالمية لكي تتمكن من تقديم المساعدات التقنية إلى البلدان النامية وبناء القدرات فيها.

الحلول التي تتخذ شكل تحسين معدلات التبادل التجاري وإمكانية الوصول إلى الأسواق يجب أن يواكبها تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية. ويتخذ كثير من البلدان الأفريقية مبادرات جسورة لتهيئة بيئة مؤاتية للمستثمرين. ولتدعيم هذه الجهود، يجب أن تتخذ

البلدان المتقدمة النمو سياسات واضحة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

نحن في حاجة ماسة إلى التخلص من الأعباء التي توجه مواردنا الحيوية بعيدا عن خدمة تنميتنا الاقتصادية. وتخفيف أعباء الديون أمر ضروري. ومن مصلحتنا المشتركة أن تستعيد اقتصاداتنا قوتها في إطار زمني معقول.

وتتعلق ملاحظاتي الختامية بالرغبة في تمتع الجميع بالمساواة والإنصاف والعدالة. وهذا أحد الأهداف الجوهرية للأمم المتحدة. وأرحب بالجهود التي تبذلها المنظمة في السعي إلى هذه الأهداف.

إننا نرحب بهذه الجهود. إلا أن مما يقلقنا أنه لا يجري الامتثال الكامل للالتزامات الواردة في برنامج العمل الذي تمت الموافقة عليه. ويجب عكس مسار هذه الحالة. وأطالب المنظمة بالوفاء بهذه الالتزامات لكي تتمكن الإنسانية من الشعور بأن الأمم المتحدة هي بكل حق منظمة أمل لكثير من الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم. ولا يمكننا أن نستمر على ما لم يحالفنا النجاح فيه حتى الآن. وعلينا أن نعمل على استحداث طرق لمعالجة مشاكلنا المشتركة. وحكومتي على استعداد للاضطلاع بدورها في هذا المضمار، وأطالب الحكومات الأخرى بالاضطلاع بدورها كذلك. فإذا وحدنا صفوفنا، فإننا سننجح في الوفاء بالتزاماتنا بتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب فخامة الأونرابل دانييل آراب موي، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى أن عددا من البيانات التي أدلي بها في المناقشة العامة تجاوز الحد الزمني المقرر وهو ١٥ دقيقة، وقد أدى ذلك إلى الإخلال بالجدول الزمني المحدد للبيانات التي سيدلي بها المتكلمون الآخرون، علاوة على الإخلال بمواعيد المشاورات الثنائية. وفي هذا الصدد، ومراعاة للوفود الأخرى، أود مرة أخرى أن أناشد الدول الأعضاء رسميا بأن تقصر بياناتها على ١٥ دقيقة حتى يتمكن جميع المتكلمين المدرجين على القائمة في كل جلسة من الجلسات الخمس المتبقية في المناقشة العامة من الكلام في الوقت المقرر. وبذلك تجري المشاورات الثنائية وغيرها من الأنشطة المقررة في الوقت المحدد. وأشكر الأعضاء على حسن تفهمهم وعلى تعاونهم.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بتوجيه التهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ومن الواضح أن الدورة السادسة والخمسين ستكون مليئة بالتحديات، دورة أتنبأ لها بأن تعزز على نحو أكبر عزم الأعضاء على رص الصفوف في العمل بشأن مختلف المسائل التي تتطلب اهتمامنا. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للسيد هاري هولكيري على طريقته الحازمة المقتدرة في ترؤس الدورة السابقة.

كما اغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الأمم المتحدة وأمينها العام الدؤوب على نيلهما جائزة نوبل للسلام التي منحت لهما عن جدارة واستحقاق أكيد.

لقد بدأت هذه الدورة بطريقة مختلفة على نحو ملحوظ عن الدورات السابقة. فقد كشفت الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر عن الخطر

الحقيقي للإرهاب لكل منا حيثما كان موقعنا في العالم. فالإرهاب الدولي لا يقتصر في أعماله على دول بعينها في العالم. والواقع، أنه على الرغم من أن الهجمات شُنت على أراضي الولايات المتحدة، فإن الأهداف المحددة التي اختيرت تظهر بوضوح النية لتدمير رموز العالم المعاصر، وهي رموز للشعوب الحرة في كل مكان.

والواقع أن المجرمين، بهجومهم على هذه المدينة التي تضم أجناسا متعددة على مركزها التجاري العالمي، إنما يستهدفوننا جميعا. وقد لقي أفراد ينتمون إلى أكثر من ٦٠ بلدا حتفهم نتيجة لهذه الهجمات الغادرة. وحتى إن لم يكن مواطنونا من بين الذين فقدوا أرواحهم، فإننا نشعر جميعا بأننا معرضون للهجوم. وأن الاعتداء وقع علينا. إن حياتنا تغيرت بشكل أو بآخر، وعليه فإننا يجب أن نستجيب للحدث حسب الأصول.

علينا أن نكافح ويلات الإرهاب بعزم ثابت لا يتزعزع. ويجب ألا نفعل ذلك للدفاع عما نعتز به فحسب، بل لضمان عالم أكثر أمنا لأنفسنا، ولمن سيخلفوننا وللذين تغيرت حياتهم تغيرا نهائيا نتيجة لهذه الهجمات الإرهابية. ويجب أن يكون هذا الإصرار التحية التي نقدمها للأبرياء والشجعان الذين فقدوا أرواحهم في ١١ أيلول/سبتمبر.

لقد أتاح لنا تأجيل المناقشة العامة مدة شهرين الوقت لكي نفكر ونعمل. وقد انضمت مالطة إلى المجتمع الدولي في إدانته المطلقة بلا تحفظ للهجمات الإرهابية. كما أننا عجلنا بعملنا سعيا لتنفيذ التدابير المضادة للإرهاب بصورة فعالة، بما في ذلك التقيد الشامل بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وكانت مالطة من بين الدول الست الأولى التي وقعت على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وبالأمس كانت من أول الدول التي تصادق عليها. ويوم الأحد أيضا، انضمت مالطة إلى اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها، كما انضمت إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن؛ والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

من المؤكد أن الواقع الجديد لعالم اليوم أبرز أهمية هذه الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب. كما أبرز في نفس الوقت، الحكمة التي تستند عليها جهود المجتمع الدولي في سعيه لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وحكومتي تعلن التزامها السياسي بالمحكمة وستسعى إلى دفع البرلمان المالطي إلى المصادقة على نظام روما الأساسي في المستقبل القريب. وبهذه الطريقة نشعر بأننا نبذل كل ما في وسعنا لكي نضمن أننا لم نترك شيئا إلا وفعلناه في كفاحنا ضد الإرهاب.

مع مرور الأيام نشهد رد الفعل التسلسلي الذي تخلفه أعمال الإرهاب على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ولا بد من معالجة هذا الأثر على حياة الملايين. ولذلك نرى أن الأوان قد آن للانتهاء من المناقشة حول وضع تعريف عملي لارتكاب العمل الإرهابي. ولا بد أن تؤدي الجهود المكثفة الرامية للإسراع بالانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالاقتراح الهندي إلى وضع اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي تعود بالفائدة علينا جميعا. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا الاتفاق الشامل سيزيد من قيمة الاتفاقيات الأخرى السارية المتعلقة بالإرهاب وتستكملها. ونرى أيضا أن على الجمعية العامة أن تفكر بجدية في عقد مؤتمر رفيع المستوى حول الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة حال إبرام تلك الاتفاقية أو بعدها مباشرة. وسيعزز ذلك الجهود الدولية الجارية لإيجاد استجابة جماعية للإرهاب.

وربما كانت وحدة الهدف السائدة حاليا بين صفوف المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب عملا لم يسبق له مثيل. والواقع أن الإرادة السياسية التي ظهرت أثناء الشهرين الماضيين هما دليل ساطع، إذا كان ثمة حاجة إلى دليل، على أن التعددية ما زالت أداة حيوية في إدارة العلاقات بين الدول على الصعيد العالمي. وقد لوحظت هذه الإرادة السياسية في أعمال المنظمة الأخرى. فلتسمحوا لي إذن بأن انتقل إلى مواضيع أخرى مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

أود أولا أن أعرب عن دعم حكومتي الكامل لمبادرة الحكومتين الألمانية والفرنسية بطرح موضوع استنساخ البشر على الأمم المتحدة. وبهدف إعداد اتفاقية تحظر استنساخ البشر لأغراض الإنجاب، لقيت هذه المبادرة دعما واسع النطاق من جانب جميع الأوساط. ويبرز القلق المعرب عنه الطابع الأساسي للخطر المحدق بالبشرية من جانب علماء غير مستعدين لقبول حدود أخلاقية وأدبية لعملهم. وبالاستجابة للمبادرة الفرنسية الألمانية تكفل الأمم المتحدة إمكانية وضع واعتماد اتفاقية شديدة ذات مغزى في غضون إطار زمني أقصر ما يمكن.

وقد أتيحت الفرصة للأمم المتحدة بالفعل لكي تظهر قدرتها على العمل بسرعة وحزم عندما يستثار ضمير المجتمع الدولي. وما دخول اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي صادقت عليها مالطة في بداية هذا العام حيز النفاذ، إلا نتيجة لغضبة المجتمع الدولي إزاء الأثر المدمر لهذه الأسلحة العشوائية، التي تدوم آثارها المروعة مدة طويلة بعد انتهاء أغراضها العسكرية.

وبالمثل فإن خطورة موضوع الاستنساخ البشري وطابعه الملح ينبغي أن يعجلا بإبرام اتفاق ملزم دوليا بشأن هذا الموضوع.

ولا شك عندي في أن العقائد التي تتجلى في هذه القاعة على ثرائها وتنوعها تتحد في احترامها للكرامة والهوية البشرية، وفي اهتمامها بالآثار الجوهرية البعيدة المدى المترتبة على الاستنساخ البشري.

ولا تزال بعض الأحداث العالمية الأخرى تشكل تهديداً لحق الشعوب الأساسي في العيش في بيئة آمنة ومستقرة ومزدهرة. والوضع الراهن في الشرق الأوسط نموذج على ذلك. ذلك أن التناقض الشديد بين التفاؤل الذي بدا لدى افتتاح جمعية الألفية وبين تصاعد العنف على مدى الشهور القليلة الماضية جعل من الصعب على الأطراف بدرجة متزايدة أن تعود إلى المواقف التي كانت تتخذها منذ زهاء ١٢ شهراً فقط.

ومالطة مقتنعة بأن تقرير ميتشيل وخطة تينيت يوفران طريقاً واقعياً وسهل المنال للخروج من مسلسل العنف الذي اجتاح المنطقة. ويتطلب سلام جميع المعنيين وأمنهم ورفاههم الشروع بصفة عاجلة في تنفيذهما على الوجه الأكمل. ويستلزم هذا إعادة إقامة التعاون الأمني بين الطرفين تحقيقاً لمصالح كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، ونشر مراقبين دوليين، يفضل أن يكونوا من مناطق متعددة، ووقف النشاط الاستيطاني الجديد بأكمله، بما فيه ما يسمى ''النمو الطبيعي''. وفي ظل هذه الخلفية، ترجو مالطة أن يتمكن كلا الطرفين من العودة إلى طاولة التفاوض بهدف التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكذلك في منطقة البحر المتوسط، ظلت الحالة في قبرص باعثاً على القلق لمدة أكثر من ٢٥ عاماً. ونأمل جدياً

في إيجاد تسوية سريعة للمسألة القبرصية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً تأييدنا الكامل للجهود المبذولة من أجل العثور على حل استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكثيراً ما يبدو إحراز التقدم صوب السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البحر المتوسط بطيئاً. بيد أن الأحداث التي جرت في البلقان منذ اجتمعنا هنا في العام الماضي تبشرنا جميعاً بأمل جديد. فقد كان انتهاء عصر ميلوسيفيتش مثالاً واضحاً على التغير الإيجابي الذي يمكن إحداثه من خلال سلطة الشعب، وآذن ببداية جديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بل ولجميع الجمهوريات المستقلة المجاورة.

وفي الأشهر الأخيرة، هدد الاضطراب والقلاقل أيضاً بابتلاع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولكن تطورات الحالة تنبئ الآن عن بوادر مشجعة على قوة الدبلوماسية. كما تدل المساعدة الدولية المقدمة للجمهوريات الواقعة في منطقة البلقان على ما يوجد بداخل كل منا من طاقة للإسهام ولأداء دور خاص بنا.

وتشعر مالطة بقوة بالغة بهذه المسؤولية وتسعى بنشاط لأن تؤدي دوراً يتجاوز مجرد حدود حجمها الجغرافي على الساحة الدولية. والواقع أن مالطة، تمشياً مع هذا الشعور، تتقدم باطراد صوب هدفها المتمثل في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد بين دول متماثلة في التفكير لا ننتمي إليه سياسياً فقط بطبيعة الحال، بل اقتصادياً وثقافياً وتاريخياً أيضاً. ومن ثم فإن هدفنا هو أن نصبح جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي في توسعته المقبلة، بما يمكّننا من المشاركة الكاملة في عملية اتخاذ قرارات كثيراً ما تكون لها آثار واسعة النطاق على بلدنا.

وتتفاوض مالطة حالياً، كغيرها من البلدان المرشحة للانضمام، على شروط الدخول في الاتحاد الأوروبي فيما سيكون توسعة لنطاق الاتحاد وتعميقاً له بدرجة غير مسبوقة. وقد بلغنا منتصف الطريق في هذه العملية بالفعل، ونعمل جاهدين لضمان أن لا تكون مالطة فقط مجهزة للتعامل مع تحديات العضوية وإنما لتكون أيضاً في موقف يتيح لها تقديم إسهام ملموس في الاتحاد. وينطوي كل من هذا المشروع التاريخي وتعزيز التعاون في منطقة البحر المتوسط على أهمية مباشرة لمالطة. ونرى أنهما يسيران جنباً إلى جنب.

وفي مصلحة الجميع زيادة الحوار بين جميع الدول والتحرك صوب تأمين مزيد من السلامة على هذا الكوكب. بيد أن التهديدات الموجهة للأمن الدولي، وليس أقلها التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، لا تزال كامنة في الخلفية. وقد أودعت مالطة في تموز/يوليه من هذا العام صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي تأمل في أن تقوم البلدان الـ ١٣ الباقية التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ هذه المعاهدة بالانضمام إلى البلدان الـ ٨٤ التي سبقتها إلى ذلك. وبهذا يكون قد تم اتخاذ خطوة جماعية هامة صوب التقليل من خطر الكارثة النووية.

ومنذ وقت ليس ببعيد كان ورود المصطلحين ''البيئة'' و ''الأمن الدولي'' في نفس الجملة خليقاً بأن يثير استجابة تدل على الدهشة لدى معظم المستمعين. واليوم تتزايد الصلة بين الاثنين وضوحاً. وقد أُظهرت بشكل جلي في بون خلال الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الأهمية الملحة لمعالجة التهديدات العظمى التي تتهدد بيئتنا الطبيعية. وبالرغم من أن المجتمع الدولي كان يواجه عوائق بدا من المستحيل اجتيازها، فإنه نجح في صوغ أول استجابة رئيسية إجرائية المنحى يبديها كوكب الأرض إزاء ظاهرة الاحترار العالمي.

واسمحوا لي في هذا الصدد بأن أعرب عن امتنان حكومتي لرئيس المؤتمر، السيد جان برونك، فضلاً عن مواطني السيد مايكل زاميت كوتاجار، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، للجهود الهائلة التي بذلاها للتوصل إلى النجاح. وقد أرسى نجاحهما الأساس لتحقيق انطلاقة في الدورة السابعة للمؤتمر التي عقدت في مراكش الأسبوع الماضي. وقد فتح الاتفاق بشأن طرائق تنفيذ بروتوكول كيوتو الباب للتصديق على هذا البروتوكول من قِبل جميع الدول الموقّعة. والواقع أن مالطة أودعت صك تصديقها بالأمس وتتطلع إلى الحفاظ على الزخم الحالي، مما يؤدي إلى دخول هذا البروتوكول الهام حيز النفاذ في وقت قريب.

ومع أن التصدي للمشاكل العالمية البيئية قد يكون صعباً ومعقداً، فإن أكثر المشاكل البيئية تحدياً هي في كثير من الأحيان المشاكل الكامنة في ساحتنا الخلفية. ومع أن مالطة بها واحدة من أكبر درجات كثافة السكان في العالم، فقد حققت مستوى رفيعاً من التنمية البشرية دون أن توجد تحت أيديها أية موارد طبيعية. ونحن في سعينا لمواصلة الارتفاع بمستويات معيشتنا، نناضل يومياً مع القرارات الصعبة التي ترمي إلى كفالة أن تكون التنمية الاقتصادية في جزرنا مستدامة بيئياً.

ولا توجد مبادلة بسيطة بين حماية البيئة وإنتاج الثروة. ولعل البحر المتوسط، الذي يزود مالطة بشريانها الحيوي الاقتصادي، أقرب الأدلة على أن التقدم الاقتصادي على حساب البيئة ليس تقدماً على الإطلاق. إذ نعلم ونحن نجني ثماره الوفيرة أن تلك الثمار ليست بلا حدود، وأنها ستنضب تماماً ما لم يُعتن بها. وينطبق نفس الشيء على غيره من البحار والمحيطات.

وانطلاقاً من هذا، أصبحت مالطة بالأمس الدولة الثلاثين التي تنضم إلى اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وهو إجراء سيترتب عليه دخول الاتفاق نفسه حيز النفاذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومن دواعي الارتياح العظيم بالنسبة لمالطة، التي أخذت زمام المبادرة في العملية التي أدت إلى ظهور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن تسهم في مواصلة تطوير هذه الدعامة الحقيقية من دعائم القانون الدولي.

ومع أنه لا مناص من وجود المزيد مما يمكن عمله، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، أرجو أن تعمل دورة الجمعية العامة الحالية بمثابة حافز جديد لنا جميعاً على أن ندعم كل ما هو ضروري لجعل العالم أكثر سلامة وأكثر أمناً. وهذا واجبنا الأساسي، بوصفنا قادة سياسيين، تجاه رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. ويجب علينا الاستمرار في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتشجيع التنمية المنصفة، وتغذية الثقة فيما بين الشعوب، وتسوية الصراعات، واتخاذ التدابير الملائمة لكفالة الأمن للجميع. ولكن يجب على الحكومات والشعوب في أثناء عمل هذا كله أن تكفل استمرارنا أولاً وقبل كل شيء في بناء السلام في أذهان الرجال والنساء. فهذه المهمة، التي أخذها على عاتقه الجيل الذي نجا من الحرب العالمية الثانية، ما زالت محتفظة بنُبلها الحقيقي اليوم ونحن نواجه تحديات عصرنا.

السيد جم (تركيا) (تكلم بالانكليزية): ينعقد اجتماعنا هذا في أحلك الساعات. فقد ألقت الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة ظلالا كئيبة على هذه الدورة للجمعية العامة. ولكن علينا أن نقف معا متحدين، وأن نستخلص الاستنتاجات الصحيحة من هذه الكارثة. فقد أوضح تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر أن

الإرهاب هو عدو البشرية الأول، وأن علينا أن نتعامل معه بأقصى درجة ممكنة من الجدية والعزم.

ونحن نشاطر الأمة الأمريكية حزنها. ونؤكد من جديد كامل دعمنا لإدارة الولايات المتحدة في جهودها لتعقب المسؤولين عن تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة. وتركيا، بصفتها بلدا سقط عدد كبير من مواطنيه ضحية للإرهاب، تشعر بحزن عميق من جراء هذا الحادث المفجع.

وإذا كان لنا أن نكافح الإرهاب بشكل فعّال، وأن نكوّن ائتلافا قويا من أعضاء الأمم المتحدة ضد الإرهاب، فينبغي أن تسترشد جهودنا الجماعية بمبادئ معينة. أولا، إن الإرهاب لا يعرف دينا ولا انتماء جغرافيا، ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للأعمال الإرهابية تحت أي ظرف من الظروف. ثانيا، إن استخدام المعايير المزدوجة هو العقبة الرئيسية على طريق مكافحة الإرهاب. ثالثا، يجب أن نكون مدركين لحقيقة أن الإرهاب ظاهرة عالمية.

ولا يمكن لأي مثل أعلى أو قضية أو غرض أن يبرر الإرهاب. وعلينا أن نتجنب أية مبررات زائفة للقتل المتعمد. فلصق الإرهاب بأي دين هو تدنيس لجميع الأديان. وإننا ندين بشدة من يقرنون اسم دين ما بتعريف الإرهاب أو الإرهابيين. ولمكافحة هذا الاتجاه الخطير نؤيد تمام التأييد جميع المبادرات التي تستهدف وضع حد لهذه النُهُج الخاطئة.

ونثني على الجهود المتبادلة المستمرة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك على عدة مبادرات أخرى. وفي هذا الصدد، اقترحت تركيا إنشاء محفل غير رسمي بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والطامحين في الانضمام إليه، وبين منظمة المؤتمر الإسلامي، لمناقشة القضايا المتعلقة بالوئام بين الحضارات من منظور سياسي. وقد حصلنا على التأييد المبدئي من المنظمات ذات الصلة ومن عدد من البلدان. ونأمل أن ينعقد هذا المؤتمر بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٢.

إن الإرهاب لا يعرف انتماء جغرافيا. فالإرهاب الذي يظهر في بلد ما هو نفس الإرهاب الذي نشهده في مختلف البلدان في كل ركن من أركان العالم، سواء في الغرب أو في الشرق. وبالتالي فإن الكفاح ضد الإرهاب، لكي يكون جادا وفعالا، يجب أن يكون شاملا لجميع جوانبه، وأن يتعامل مع كل مراكز الإرهابيين وأنشطتهم ودعمهم السوقي؛ وأن يوجه ضد جميع البلدان التي تؤوي الإرهاب وتتساهل معه، أو التي تتغاضى عن الجماعات الإرهابية التي تحرض على العمليات الإرهابية التي تنفذ في بلد آخر، أو التي تنشط في التخطيط لها أو في تمويلها أو قيادتها.

أما الوقوع في فخ المعايير المزدوجة في تعريف الإرهاب وفي التعامل معه، فهو يعني ضمنا توفير الدعم للإرهاب. ومن المؤسف أننا شهدنا عدة أمثلة على المعايير المزدوجة. وسأحاول أن أتقدم ببعض الآراء بشأن هذا الموضوع بالذات.

هناك تمييز فعلي مؤسف في النُهُج المفاهيمية التي تعتمدها عدة بلدان، بين الإرهابيين ''الأشرار'' الذين يعملون ضد بلد بعينه، والإرهابيين الذين يمكن التساهل معهم والذين يتمتعون بالملاذ الآمن في بلد ما وفي الوقت نفسه يحرضون على ارتكاب أعمال إرهابية ضد بلد آخر ويخططون لها ويمولونها بل وأحيانا يديرونها. وقد كان بلدي، إلى جانب عدة بلدان أخرى، ضحية لنهج المعايير المزدوجة هذا. وهناك جماعات زُرعت في بلدان أجنبية، وهذه الجماعات تدعو جهرا إلى اللجوء إلى الوسائل الإرهابية متعللة بذرائع من كل نوع. وأنشطتها ورسائلها – التي تدعو إلى العنف بل وإلى الاغتيال أحيانا – تنتشر بحرية وتنقل أحيانا عبر وسائط الإعلام الرسمية في بلدانها المضيفة. وخلاصة القول إن الأعمال والدعوات التي كانت ستقابل برد فعل فوري إذا صدرت عن إرهابيين محليين يستهدفون بلدهم، يتم تجاهلها أو التهاون فيها عندما تكون صادرة عن

إرهابيين ضيوف يستهدفون بلدهم الأصلي. ولا بد من التغلب على هذا التمييز المؤسف بين الإرهابيين الذين يؤذون الآخرين والذين يؤذوننا، والمعايير المزدوجة السائدة، إن كنا حقا جادين في مكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية عابر للحدود، ومكافحته تتطلب تعاونا دوليا فعالا. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) على وجه الخصوص، يوفر خطة واضحة المعالم، تحدد الخطوات التي يلزم اتخاذها في هذا الصدد. ونأمل أن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالا تاما لهذا القرار الذي فتح آفاقا جديدة. وإنشاء لجنة مناهضة للإرهاب لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تطور رئيسي في هذا الاتجاه.

ونرحب بالإعلانين المشتركين الصادرين عن الاتحاد الأوروبي في ١٤ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أعلنت تركيا تأييدها للبيانين، ونتوقع تنفيذهما الفوري والحازم. والاتحاد الأوروبي ينخرط الآن في عملية التعرف على المنظمات الإرهابية والشبكات التي تدعمها. غير أن قائمة المنظمات الإرهابية التي سيعدها الاتحاد الأوروبي يجب ألا تقتصر على المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها أعضاؤه، بل ينبغي بالتأكيد أن تشمل المجموعات التي تمول الأنشطة الإرهابية وتخطط لها وتديرها في بلدان أخرى.

وهناك حاجة ماسة إلى توخي اليقظة وإلى تعزيز التعاون بين السلطات المعنية، وأعني وزارات العدل والداخلية في جميع البلدان. ولا بد حتما من إحداث تغيير جذري في المواقف.

إن الكفاح ضد الإرهاب، لكي يكون فعالا وذا مصداقية، يجب أن يكون شاملا، وأن يتعامل مع جميع مراكز الإرهابيين. ويتحتم أيضا على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعتمد التشريعات الدولية المعمول بها حاليا، وأن تستعرض قوانينها الوطنية لتتماشى معها. ولا يمكن أن تكون الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب فعالة بمعنى الكلمة في غياب اتفاقية شاملة في هذا الميدان.

ويبدو لنا أن مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي والتي تجري مناقشتها حاليا في إطار الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة السادسة، قد يكون أفضل فرصة لنا لمعالجة هذا القصور. إلا أنه على الرغم من أن جميع المشاركين أبدوا قدرا كبيرا من المرونة، فقد أُخفق الفريق العامل في حسم قضيتين مركزيتين ومترابطتين: تعريف جريمة الإرهاب، والاستثناءات من نطاق تلك الاتفاقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع الدول أن تبذل جهدا إضافيا لوضع الاتفاقية في صورتها النهائية.

وفي مكافحة الإرهاب لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن هذه الآفة تقتات من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية. وتضطلع الأمية والفاقة والتطرف والعنصرية والظلم الاجتماعي والسياسي وغير ذلك من مصادر المظالم المماثلة بدور أساسي في تهيئة أرض خصبة للإرهاب. كما أن الفجوة القائمة بين أغنى دول العالم وأقلها حظا تستمر في الاتساع بوتيرة مزعجة. والتهديدات التي من قبيل الهجرات الجماعية غير المشروعة والفساد والمخدرات وتهريب الأسلحة وغسل الأموال والأنواع الأخرى من الجريمة المنظمة تتزايد بشكل مستمر.

ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نجد حلولا دائمة وناجعة لهذه المشاكل. وينبغي للدول النامية أن تركِّز اهتمامها على سُبُل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين توزيع الدخل، والتعليم، والعدالة ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية الأخرى. أما الدول المتقدمة النمو فينبغي لها أن تكون سبَّاقة في تخفيف عبء الديون، وأن تزيد من معوناتها الإنمائية والإنسانية وأن تسمح بزيادة فرص الوصول لأسواقها.

وتواجه الأمم المتحدة ودولها الأعضاء تحدِّ متبادل اليوم. واسم هذا التحدي هو أفغانستان، وله بُعدان وهما: مكافحة شبكة الإرهابيين، التي استغلت محنة الشعب الأفغاني فامتدت بجذورها في جغرافيتها؛ ودعم إنعاش أفغانستان والهوية الأفغانية وذلك من خلال ضمان السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

إن تركيا ملتزمة التزاما راسخا بالتصدي لهذا التحدي وهي تؤيد تمام التأييد جهود الأمم المتحدة وممثلها الخاص السيد الإبراهيمي. وقد عملت مع الشعب الأفغاني طوال الفترة من عقد العشرينات إلى عقد الستينات؛ واستأنفت تعاونها مرة أخرى في أوائل التسعينات. ونرى أن العمل الدولي المتضافر الذي يقوم على أساس مبادئ راسخة ووسائل فعَّالة هو أمر له أهمية حاسمة. وسأحاول الاستفاضة بعرض بعض الاقتراحات في هذا الصدد.

أولا، الشعب الأفغاني نفسه هو الذي سيعيد بناء بلاده وهويته. ومهمتنا هنا أن نساعد جهوده وندعمها – ولا نملي عليه مَن الذي يجب أن يحكم بلاده، ولا كيف سيتم ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع كل الانتماءات الإقليمية والقبلية على الاندماج في هوية أفغانية واحدة وتوَّلي دور ثانوي كثقافات فرعية. وهذا أمر أساسي بالنسبة لأفغانستان.

ثانيا، ينبغي إثناء جميع البلدان المجاورة أو المتورطة في الشؤون الأفغانية عن الاعتماد على مجموعات أفغانية بالذات كحلفاء أساسيين لها، والامتناع عن السعي إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال تلك المجموعات.

ثالثا، في الوقت الذي تستمر فيه مكافحة الإرهاب ومن يؤيدونه، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لضمان سلامة المدنيين الأبرياء وعدم تعريضهم للخطر. ولا بد من توفير كل الدعم الإنساني اللازم وتنظيمه وتيسيره.

رابعا، في مناطق ومدن أفغانستان التي تحررت من قمع الإرهابيين، ينبغي أن تبدأ الأمم المتحدة والقوات المعنية العمل فورا من أجل ضمان توفير الأمن والغوث. وسيكون النجاح في تقديم الاحتياجات الأساسية وإبداء القدرة على تهيئة مستقبل أفضل أمرا ذا أهمية كبرى في توسيع نطاق التغييرات الإيجابية لتشمل المناطق الأخرى من البلاد. وسيكون إرساء سابقة ناجحة أفضل عنصر حفاز في هذا الصدد.

خامسا وأخيرا، يبدو أن هناك موافقة من الجميع على أن إدارة أفغانستان وحكومتها في المستقبل ينبغي أن تمثل فيهما جميع الأعراق وكل التوجهات السياسية التي لم تلجأ إلى الإرهاب. وفي هذه العملية، سيكون الإفراط في توكيد دور أي مجموعة في البلاد أو تقويض هذا الدور أمرا يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن الواضح أنه سيتعيَّن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في عملية إعادة بناء أفغانستان. ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في المنظمة دون استثناء واجب الإسهام في هذه المهمة الضخمة.

وسوف أتناول بالحديث قضية واحدة أخرى، تاركا بقية المسائل ليتم تعميمها في الورقة التي أعدتها لهذا الغرض. هذه القضية الأخيرة تتعلق بقبرص. لقد ظلت قضية قبرص دون حل لمدة ٣٨ عاما. وموضوعها معروف للأمم المتحدة. وبما أنه اقترحت فيما يبدو تواريخ لإحداث بعض التغييرات الجذرية في قبرص من خلال الانضمام أحادي الجانب للطرف القبرصي اليوناني إلى الاتحاد الأوروبي، وبما أن تركيا تعتبر هذه التغييرات تنطوي على أخطار محتملة للطرفين وللمنطقة ككل، فإن هذه القضية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام. إن أي حل يفرض بشكل مصطنع ولا يحظى بقبول متبادل من الأمَّتين الموجودتين في الجزيرة ومن البلدان الضامنة سيؤدي إلى نشوء أزمة عنيفة. وتتطلع تركيا وكذلك الجمهورية التركية لشمال قبرص إلى إيجاد حل

مقبول للطرفين يتم السعي للتوصل إليه من خلال كل الوسائل الممكنة.

إن أي تصرف أحادي الجانب يقوم به القبارصة اليونانيون انتهاكا لنظام ١٩٥٩-١٩٦٠ والادعاء بأنه يمثل الأمَّتين، يتعارض مع الإطار القانوني والواقع الحالي لقبرص. فالواقع القانوني والعملي لا يسمح لأي طرف في الجزيرة بأن يقرر من جانب واحد الدخول في أي هيئة دولية لا تكون تركيا واليونان أعضاء فيها؛ وأي قرار كهذا لا بد من أن يتخذه الطرفان المؤسسان بشكل مشترك.

وقد أعلنت تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص من خلال قرارات رسمية لبرلمانهما وحكومتيهما بأنهما لن يقبلا أي حل لا يتم التفاوض عليه بحرية ولا يحظى بقبول متبادل. وقد أوضحت تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية أنهما ترفضان أي تطور من هذا القبيل، مما سيجعل القبارصة الأتراك أقلية تحت حكم القبارصة اليونانيين. والحكومة التركية لن تسمح بتكرار الحالة التي تسببت في عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٤ في ارتكاب جرائم كثيرة ضد القبارصة الأتراك.

وتؤيد تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية إيجاد حل قائم على حقائق واقع الجزيرة. إذ أن هناك أمتين متميزتين لهما دينان مختلفان وكذلك لغتان وثقافتان مختلفتان، ولهما دولتان وديمقراطيتان منفصلتان في قبرص. واقتراح الاتحاد الكونفدرالي الذي قدمه الرئيس دنكتاش يستحق النظر فيه بجدية. وإننا نؤيد أيضا بعثة المساعي الحميدة للأمين العام وجهوده الرامية إلى بداية مرحلة جديدة من المحادثات. وحتى تنجح هذه البعثة ينبغي أن تنطلق من أرضية مشتركة كافية.

وترحب تركيا بالاقتراح الذي طرحه مؤخرا الرئيس دنكتاش على نظيره القبرصي اليوناني بأن يلتقيا بشكل غير رسمي، وبدون أي شروط مسبقة، ويناقشا كل المسائل ذات الصلة بغية إيجاد سبيل للمضي إلى الأمام. ورفْضُ الطرف القبرصي اليوناني لهذا الاقتراح ليس في صالح أحد.

إن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر يمكن اعتبارها نذيرا بما يمكن أن يحدث إذا ما أبدي أدنى قدر من اللامبالاة تجاه أي من التهديدات القديمة والجديدة التي يواجهها العالم في العصر الحديث، سواء كانت متمثلة في الإرهاب أو البيئة أو الفقر.

كل ما قُلْته يشير إلى الحاجة إلى التزام قوي من البلدان الأعضاء إزاء الجهود الرامية إلى صياغة مستقبل أفضل. وأشير كذلك إلى الحاجة إلى تعزيز وترشيد الأمم المتحدة، بكل أجهزتها الرئيسية. ودورة الجمعية العامة هذه لسنة ٢٠٠١ تمثل حلقة وصل مفيدة أقامها المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المتزايدة للقرن الحادي والعشرين. ومع التحلي بالواقعية والشجاعة سنحقق النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جوشكا فيشر، نائب المستشار ووزير الخارجية بألمانيا.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): قبل لحظات فقط أُبلغنا بتحطم طائرة تجارية في مكان ليس ببعيد من هنا، في ضاحية كويتز. وفي هذه اللحظة لا نعرف سبب هذه الكارثة، ولكننا صدمنا وشعرنا بالرعب. وأود أن أعرب لأسر المفقودين وللشعب الأمريكي عن تعازينا المخلصة ومؤاساتنا.

لقد مضى شهران فقط منذ أن فقد آلاف الأبرياء أرواحهم في مركز التجارة العالمي هنا في نيويورك. واليوم نشاهد مدى الضرر الذي لحق بالناس هنا. والأمم المتحدة في كل تاريخها، لم تشهد حالة مثل هذه.

وقد عبَّر الناس في جميع أرجاء العالم عن تضامنهم المخلص مع الضحايا وأسرهم ومؤاساتهم لهم. وهذه

الهجمات الفظيعة لم تضرب الأمريكيين فقط، ولكن أيضا أناسا أبرياء من ٨٠ بلدا، وأعضاء من كل ديانات العالم الرئيسية وثقافاته. لقد استهدفونا جميعا. ولذلك يجب أن يكون هما مشتركا للإنسانية منع تكرار هذه المأساة، أو في الواقع حدث شيء أسوأ منها.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تفرض على العالم مستقبلا خطيرا. وإننا نعيش الآن في الإدراك المروع لحقيقة أنه ما من بلد في العالم المترابط غير معرض للخطر وأن الأعداء الداخليين، المصممين على القتل والموت، يمكن أن يرتكبوا مذابح ضخمة في أي وقت. وهذا الخطر الخفي المرعب غيَّر بضربة واحدة تغييرا هائلا أسس السياسة الأمنية كما نعرفها. وستقتضي مكافحة الشبكات الإرهابية العاملة على نطاق دولي استجابات جديدة من المجتمع الدولي. والإرهاب الدولي يمثل قبل كل شيء تحديا للسياسة والجيش والشرطة والقضاء، فضلا عن الاقتصاد وكذلك – وهذا في غاية الأهمية – للثقافة. وهكذا اتخذ موضوع السلم والأمن في فجر القرن الحادي والعشرين، منظورا جديدا تماما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إيمانالييف (قيرغيزستان).

لقد توحدت البشرية بالفعل في ذلك اليوم الرهيب قبل شهرين. ولم تولد تلك الوحدة من الرعب والتعاطف فحسب، ولكن أيضا من إدراك أننا لا يمكن أن نواجه هذا الخطر المميت بنجاح إلا إذا جمعنا كامل قوتنا وطاقتنا. لقد كان يوم ١١ أيلول/سبتمبر لحظة حاسمة غيرت اتجاه السياسة العالمية. إذ أنشئ تحالف جديد. ويجب الآن تعزيزه وتطويره إلى شراكة حقيقية. وإذا ما تحقق هذا، فإن ١١ أيلول/سبتمبر سيُسجَّل في التاريخ ليس كيوم مروع للبشرية فقط، ولكن أيضا كبداية لعصر جديد من التعاون والعمل المتعدد الأطراف.

ما الذي يدفع الإرهابيين إلى ارتكاب هذه الجرائم التي لا تصدق، فيقدمون على تفجير أنفسهم والآلاف من الأبرياء؟ ومن أين جاءت كل هذه الكراهية التي يتعذر كبحها؟ وكيف يمكن أن نكبح جماحها؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ من المؤكد أنه في إطار أي محاولة لوضع استراتيجية مضادة ناجعة، علينا، ونحن نشن الحر ضد الإرهاب، أن نقوم بتحليل كامل نطاق الأسباب والظروف التي تسمح بنمو مثل هذه الكراهية وهذا العنف.

وتقف الأمم المتحدة في موقف فريد لأداء المهمة التي تنتظرها. فهي توفر المحفل المطلوب لإقامة تحالف عالمي. والأمم المتحدة وحدها يمكن أن تضفي الشرعية الدولية على الرد على الإرهاب. ولديها تحت تصرفها الأدوات اللازمة لإدارة الصراعات السياسية والمشاكل الإنمائية الكامنة التي تغذي الكراهية واليأس.

والاستراتيجية الشاملة ضد الإرهاب ينبغي أن تركز أساسا على الوقاية. وينبغي ألا يعني إعداد مثل هذا الاستراتيجية ما هو أقل من وضع سياسة لإرساء نظام عالمي تعاوني للقرن الحادي والعشرين، سياسة لا تتغاضى عن وجود مناطق تتسم بانهيار النظام، سياسة يكون هدفها قيام نظام عالمي يمكن لجميع الشعوب فيه أن تنال نصيبها الكامل والعادل. وهذا يشمل جعل العولمة الاقتصادية أكثر عدلا من الناحية الاجتماعية لصالح مزيد من الناس وتكملتها بالعولمة السياسية التي تشتد إليها الحاجة.

لقد استجاب مجلس الأمن لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر بتضامن نادر، ومن خلال قراريه ١٣٦٨ (٢٠٠١) و١٣٧٣ (٢٠٠١)، اتخذ المجلس قراراته التي حددت معالم الطريق الذي ينتظرنا للقيام بتدابير ملموسة وملزمة دوليا لمكافحة الإرهاب. كما أدانت الجمعية العامة الهجمات الإرهابية بشدة وطالبت بعمل مشترك ضد الإرهاب الدولي.

وعلينا الآن أن نواصل انتهاج هذا الأسلوب بكل قوة من خلال تصديق سريع وعالمي النطاق على اتفاقيات الأمم المتحدة الإثنتي عشرة المضادة للإرهاب وتنفيذ هذه الاتفاقيات، واعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وعلينا أن نسعى من جديد لإنجاح هذا المشروع الذي نعلق عليه جميعا آمالا كبيرة. لذا، أدعو جميع الدول التي لم تقر بعد الحل التوفيقي المطروح حاليا أن تعيد النظر في موقفها.

ويمكن كذلك أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية أداة قيمة لمكافحة الإرهاب. فبموجب الفقرة ١ من المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة، ستكون لها ولاية النظر في قضايا القتل ''إذا ارتكبت في إطار هجمات واسعة النطاق أو منتظمة موجهة ضد السكان المدنيين''. وليس ثمة شك في أن الهجمات على نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا تفي بهذا الشرط. ولهذا السبب أدعوكم جميعا من جديد إلى التصديق على نظام روما الأساسي في أقرب وقت ممكن.

لقد كان الهجوم على مركز التجارة العالمي بمثابة صيحة تنبيه إلى المخاطر الجسيمة التي قد تمثلها الدول المنهارة بالنسبة للسلام العالمي. فالمناطق التي انهار في النظام السياسي والاجتماعي توفر للإرهابيين الملاذ الآمن الذي يمكنهم انطلاقا منه أن ينظموا شبكاتهم الفتاكة في جميع أنحاء العالم. وأسرة الدول بحاجة ملحة لإلقاء نظرة وقائية أدق على مشكلة الدول المنهارة – ولكن، ليس فقط في أفغانستان، وليس فقط بعد وقوع الكارثة.

أفغانستان لم تتخذ فيها قط أي تدابير لمنع الصراع. بل إن العكس صحيح. وقد ثبتت جسامة ذلك الخطأ. فمنذ ما يزيد على ٢٠ عاما تتكشف أمام أنظار العالم وقائع كارثة إنسانية تعاني فيها النساء والأطفال بشكل خاص. وقد وفرت الحرب الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والبؤس الشديد، الأرض الخصبة أيضا للتفاعل الذي لم يسبق له مثيل بين الإرهابيين من تنظيم القاعدة ونظام الطالبان.

ومن هناك، يقودنا الدليل مباشرة إلى الهجمات المروعة التي تعرضت لها الولايات المتحدة. والقرار قد يبدو صعبا، ولكن بدون استخدام الوسائل العسكرية لا يمكن تلافي هذا الخطر. وينبغي ألا ننسى أن معاناة الشعب في أفغانستان هي في المقام الأول من عمل الطالبان. لقد كان الطالبان، حتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر بزمن بعيد، هم الذين أعاقوا الإغاثة الإنسانية الناجعة، وسلبوا النساء والفتيات من كافة حقوقهن، وساندوا الإرهاب بقوة بهدف زعزعة استقرار الدول العربية والإسلامية أيضا.

إن الامتناع عن الرد سيقود إلى ارتكاب مزيد من الأعمال الإرهابية والقمع وسيشكل خطرا جسيما لسلام العالم. ويتجلى الطابع المأساوي لهذا الخطر في إعلان أسامة بن لادن أنه لن يتردد حتى في استخدام الأسلحة النووية. ومن سوء الطالع أن السلوك المدني وحده لا يكفي دائما لوضع حد للعنف والإرهاب. وهذا الوضع كان في البلقان أيضا.

في أفغانستان تتسم جذور الصراع المأساوي بكونها سياسية إلى حد كبير، والحل، أيضا، لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. ويجب أن يأتي الحل من الداخل، وأن ينعكس فيه تنوع الناس في مجتمع أفغانستان، وأن يقبله الشعب الأفغاني. ولكن الحل السلمي يتطلب أيضا مساعدة من المجتمع الدولي. وعلينا ألا نترك أفغانستان تواجه مشاكلها وحدها مرة أخرى.

ثمة ضرورة ملحة للنظر إلى أفغانستان الآن من منظور سياسي وإنساني واضح. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة الوكالة التي تنسق جميع جهود السلام. ولا يمكن الاستغناء عن الأمم المتحدة كإطار للعملية السياسية

وكضامن للاتفاقات الداخلية في أفغانستان. وعملية سلام برعاية الأمم المتحدة هي وحدها التي ستنجح في إبعاد التدخل الخارجي في المستقبل وتضمن مستقبلا سالما لهذا البلد بالتوافق مع جيرانه. وإن ألمانيا والاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدورهما من أجل التوصل إلى حل سياسي لأفغانستان، والمشاركة في المدى الطويل في عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لأفغانستان.

وفي المقام الأول، ينبغي أن تقدم المساعدة للاجئين والسكان المدنيين. ولا يمكن لنا أن نتغاضى عن حقيقة أن نظام الطالبان يعوق الوصول الإنساني ويستخدم السكان المدنيين كدرع. وعلينا مع اقتراب فصل الشتاء بصفة خاصة، أن نبذل قصارى جهدنا لتوفير المتطلبات الأساسية على الأقل للشعب الأفغاني، والتخفيف من يأسه ومعاناته. فهل يمكن إنشاء مناطق إنسانية محمية، وهل يمكن الاستفادة من طرد الطالبان من مزار الشريف ومن مدن أخرى لتحسين الوضع الإنساني، وهل يمكن أن نجعل مدينة مثل كابول مدينة مفتوحة؟ سيكون ذلك بالطبع صعبا للغاية، ولكن دعونا نفكر دون قيود بشأن جميع السبل الممكنة على الإطلاق لمساعدة الشعب الأفغاني. وقد وجهت ألمانيا، بوصفها رئيسا لفريق دعم أفغانستان، دعوة لعقد اجتماع في برلين في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر. وأناشد جميع الدول أن تبذل جهدا إنسانيا كبيرا الآن، وأن تؤازر الشعب الأفغاني المقهور.

إن حل الصراعات الإقليمية ينطوي على أهمية خاصة في مكافحة الإرهاب. وللصراع في الشرق الأوسط أولوية قصوى. وإننا نتعاطف مع الضحايا الأبرياء من الجانبين. ولكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني الحق في العيش دون خوف، وفي كرامة وسلام. وهذا لا يمكن فصلة ليس فقط عن حق إسرائيل في البقاء كدولة، كما أعترف به في مدريد، والذي نراه أمرا لا ينتهك، ولكن أيضا من زاوية أمنها. وتتحمل ألمانيا مسؤولية خاصة تجاه إسرائيل وهي نابعة من ماضيها. وإن أي سياسية هدفها تدمير إسرائيل عن طريق الإرهاب ستواجه بمقاومة حازمة من ألمانيا. غير أننا نطالب، بالمثل، بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وحقهم في إقامة دولتهم، فلسطين. وقد أكدنا في إعلان برلين للاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ١٩٩٩، على أن ”إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة ومسالمة، على أساس الاتفاقات القائمة ومن خلال المفاوضات، سيكون أفضل ضمان لأمن إسرائيل“. وهذا صحيح اليوم أكثر من أي وقت مضى.

إننا لم نشهد في الماضي قط مثل هذا الدعم الدولي لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومازالت توصيات ميتشيل تشكل الأساس للجدول الزمني الذي قبلته جميع الأطراف، وبهذه الروح نطالب الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بوضع حد فوري ودائم للعنف والمواجهة، وباستئناف المحادثات المباشرة المتفق عليها دون إبطاء، والتقيد الجدي بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بالتفاوض. وهذه المحادثات ينبغي أن تؤدي إلى مفاوضات حقيقية للتوصل إلى حل سياسي ناجع.

إن الهدف الحقيقي للإرهابيين هو إطلاق شرارة الصدام بين الحضارات وإشعال جذوة الصراع في الشرقين الأوسط والأدنى. وينبغي ألا نسمح تحت أي ظرف بأن نتورط في مثل هذا الصراع. إننا نحارب الإرهاب الدولي، لا الإسلام.

وعلينا أن نتصدى لاستراتيجية الإرهابيين التي تستهدف إحداث الصدام بين الحضارات، بحوار بين الثقافات والأديان. إننا نحتاج إلى حوار روحاني يقوم على التفاهم المتبادل سعيا إلى اتفاق حقيقي بشأن القيم الأساسية التي توحدنا. وهذا الحوار يفترض وجود قيم مشتركة، مع

احترام التقاليد والاختلافات الأخرى بين الشعوب. مع ذلك، لا بد أن يكون واضحا أن حقوق الإنسان قيم عالمية، وليست غربية. وقد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها من خلال مجتمع الدول في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان.

إن أي حوار ينبغي أن يقوم على الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان. ويجب أن يتم في إطار من الاحترام لكرامة جميع المعنيين، والتسامح والانفتاح. ويجب أن يبدأ الحوار في الداخل، داخل الثقافات نفسها. ولا يمكن أن يثمر إلا إذا جرى دون عوائق. ولا يكون له أي هدف إن لم يكن جميع المشاركين فيه مستعدين لنقد أنفسهم.

وتُظهر اعتداءات الجمرة الخبيثة منذ ١١ أيلول/سبتمبر أن خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، الذي كان بالأمس يبدو من قبيل الوهم، أصبح اليوم تهديدا حقيقيا وخطرا مميتا. ويجب على مجتمع الدول أن يعمل كل ما في وسعه للتصدي له بدفع جديد نحو منع الانتشار ونزع السلاح الشامل.

إن خطر انتشار الأسلحة إلى الجماعات غير التابعة لدول وسباق التسلح على الصعيد الإقليمي يتطلب إجابات جديدة وفرض جزاءات جنائية فعالة وقابلة للإنفاذ دوليا. وفي الميدان النووي، لا يزال الالتزام الوارد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنزع السلاح النووي الكامل حاسما. وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، ونظرا للخطر الحاد، يجب إنشاء آليات عالمية فعالة للرقابة في نهاية المطاف. ويجب تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على نحو أشد صرامة. وجميع الدول مدعوة إلى الاشتراك في المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن انتشار القذائف التسيارية.

يجب أن يعتمد الكفاح الذي بدأ الآن ضد الإرهاب على الوعي بأنه ليس بوسع العالم الأول أن يعيش في مأمن من توترات وصراعات العالم الثالث. فربع سكان العالم تقريبا يتضورون جوعا. ويعيش ٩٥ في المائة من المصابين بالإيدز في البلدان النامية. وأفريقيا بوجه خاص أشد المناطق تضررا. وفي الوقت الحاضر، لا يستفيد من فرص النمو التي تتيحها العولمة وتكنولوجيات المعلومات الجديدة سوى أقلية من مواطني العالم. هذا الوضع لا يمكن قبوله، حتى من جانب البلدان الغنية – لأسباب أخلاقية، وكذلك لأن التوترات والصراعات تنتشر اليوم بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع من أي وقت مضى.

ولا يمكن كسب المعركة ضد الفقر ما لم نتخذ خطوات ترمي بتصميم إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة. وعلينا أن نقفز في مؤتمر القمة العالمي القادم في جوهانسبرغ قفزة كبرى إلى الأمام نحو التنمية المستدامة، وتحسين القضاء على الفقر وتحسين إدارة مواردنا الطبيعية. ويجب أن يبدأ نفاذ بروتوكول كيوتو في العام القادم. وعلينا أن نقوم بتعزيز المدافع الوحيد عن البيئة العالمية، ألا وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤسسيا وتنفيذيا وماليا.

إن ١١ أيلول/سبتمبر جعل من الواضح على نحو مرعب أنه ليس بوسع الجنس البشري أن يعيش في سلام وأمن في غياب نظام سياسي على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وستواصل ألمانيا بذل ما في وسعها لتعزيز الأمم المتحدة وقدرتها على العمل، حتى يتسنى للعالم أن يكون مكانا أكثر سلاما وعدلا وإنسانية في القرن الحادي والعشرين مما كان عليه في القرن العشرين. إن المستقبل يخص الحكم المسؤول لمصلحة عالم واحد، حكما لا يستند إلى

ادعاءات الهيمنة، وإنما إلى التعاون والتضامن وتعدد الأطراف. فإذا ما نجحنا معا في تنفيذ هذه السياسة، فإننا لن نكتفي في نهاية المطاف بكسب الحرب ضد الإرهاب فحسب، وإنما سنتمكن كذلك من استئصال جذوره إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى دولة الأونرابل جون بريسينيو، نائب رئيس الوزراء ووزير الموارد الطبيعية والبيئة والتجارة والصناعة في بليز.

السيد بريسينيو (بليز) (تكلم بالانكليزية): لقد علمنا أن الطائرة التابعة لشركة أمريكان أير لايتر المتجهة إلى الجمهورية الدومينيكية قد سقطت في كويتر. وإننا نعرب عن تعازي حكومتي ومؤازرتها للولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية.

إن مضيّنا قدما في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة واجتماع الزعماء السياسيين من أجل المناقشة العامة يسجل إنجازا استثنائيا سيحقق للأمم المتحدة مصداقية كبرى. وإنني أشيد بجميع الذين يقيمون في هذه المدينة العظيمة وأشكرهم على مواصلة أعمالهم. وينبغي أن تتركز جهودنا وطاقاتنا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على تنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاقنا وينبغي أن نستلهم الأمل والثقة في الإنسانية جمعاء.

معالي وزير الخارجية هان سونغ سو، أتقدم إليكم باسم وفدي بالتهانئ لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. إن الطريقة التي تديرون بها أعمالنا حتى الآن ممتازة وتستحق تقديرنا. وإننا نرجو لكم دوام النجاح في رئاستكم لهذه الجمعية. كما نتوجه إلى الأمين العام وإلى الأمم المتحدة بالتهانئ لمنحهما جائزة نوبل للسلام. وقبل أن أمضي في بياني، اسمحوا لي باسم الشعب البليزي أن أعرب لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولشعبها، وخاصة لسكان مدينة نيويورك، عن أحر تعازينا للخسارة الفادحة في الأرواح التي قاسوها يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

لقد كان رد الفعل الفوري بالنسبة لمعظمنا على هذه المأساة الصدمة والإنكار. وعندما انضممنا إلى الحداد على خسارة الأرواح البريئة، بما فيها أرواح بعض مواطنينا، هب المجتمع الدولي لاعتماد عدد من القرارات هنا في الأمم المتحدة. ولقد أدنّا من خلال هذه الإجراءات الأعمال الإرهابية بشدة واتصلنا بالولايات المتحدة الأمريكية في تضامن وتصميم في تأييدنا للدفاع عن مبادئ العدالة وصون السلام.

اليوم، يحتفل الطغاة بفرح وسط أنهار اليأس الهائجة، يلتمسون الملاذ بين الضعفاء، ويستغلون مواطن الضعف لدى من هم أقل حظا. أما الذين وقعوا ضحية تيارات الفقر الكاسحة ويضطرون للعيش في عالم يعتبر الدولار فيه من وسائل الترف، فلا يجدون إلا أملا ضئيلا في مستقبل أفضل وغالبا ما يسيء إليهم من يستغلونهم لأسباب أنانية مدمرة. إن ضمان مستقبل أفضل للملايين الذين يعيشون في فقر لا يزال بالنسبة لنا، من أنبل التحديات التي نواجهها.

ولمواجهة هذا التحدي، يجب على الأمم المتحدة أن تظل مخلصة لمهمتها المنصوص عليها في الميثاق والتي تم تأكيدها من جديد منذ أكثر من عام عندما اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا هنا واعتمدوا إعلان الألفية. ويتضمن هذا الإعلان مختلف المسائل الحاسمة بالنسبة لتحقيق عالم تنخفض فيه حدة الفقر والموت واليأس وتروج فيه قيم الحرية والمساواة والعدالة والتسامح. وعلينا ألا نسمح لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن تجعلنا نفقد تركيزنا على هذا التعهد القويم – علينا أن نظل على الطريق.

أما بالنسبة لبليز، فإن الطريق إلى بلوغ أهداف إعلان الألفية يبدأ من التصدي لمسائل التنمية وتخفيف حدة الفقر. وإننا نؤكد تأييدنا لخطة التنمية. وإننا كدولة صغيرة تعمل على توفير المزيد من الفرص لشعبها، وخاصة الذين يعيشون في فقر، يصبح تحقيق التنمية المستدامة المجدية أمرا حاسما لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الشراكة مع المجتمع الدولي. وإن التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي عنصر أساسي للتقدم يقتضي القبول العالمي لمسؤولياتنا المشتركة عن تهيئة الفرص اللازمة للنمو والتنمية. واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بالاسبانية.

(تكلم بالاسبانية)

العولمة تظهر بكل وضوح تكافلنا وأهمية التعاون مع سائر بلدان العالم بالاستناد إلى مبدأ الاحترام المتبادل. وتقتضي التنمية المستدامة الحقيقية ممارسات تجارية شاملة تتسم بالشفافية وتسمح بمشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ويتيح موقع بليز الجغرافي لنا المشاركة في الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، الأمر الذي يتيح لنا الفرصة لعرض منظورات مختلفة في الكفاح ضد الفقر. ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة مسؤولياتنا عن تعزيز مشاركتنا في جميع الكيانات المعنية بإنشاء الآليات الابتكارية اللازمة لإدماج اقتصاداتنا في النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد، نعتبر التعاون القائم على الإنصاف والمشاركة والذي تحظى فيه شواغلنا وأوجه ضعفنا بالاهتمام الذي تستحقه أمرا جوهريا.

(تكلم بالانكليزية)

إن الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المكرسة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمعقودة في حزيران/يونيه المنصرم، جمعت أعضاء المجتمع الدولي معا للتأكيد الجماعي على ضرورة اتخاذ إجراء حاسم تشترك فيه جميع الأطراف المؤثرة لمكافحة هذه الآفة. وبالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي فقد كانت للمؤتمر أهمية خاصة. وإذا كانت دول الكاريبي تحتل المرتبة الثانية بين أعلى البلدان في معدلات انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فهي تعمل الآن مع شركائها الدوليين في سبيل مكافحة انتشار هذا المرض الفتاك. ويجب أن يعزى أي تقدم يحرز خلال الدورة الاستثنائية المكرسة للفيروس/الإيدز إلى روح التعاون التي أبداها كل المعنيين، سواء على المستوى العملي أو التقني. وقد أسهم إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في فعالية المؤتمر وهو ما يبقى حيويا لنجاح أي برنامج للقضاء على الفيروس/الإيدز. ونحن نرحب بقرار الأمين العام الاتصال بالمجتمع العالمي برمته للمساعدة في إنشاء الصندوق العالمي للفيروس/الإيدز والصحة سعيا إلى المساعدة في تخفيف معاناة الملايين المتأثرين بالآفة.

إن حماية بيئتنا والحفاظ عليها هما الشغل الشاغل لبلدان العالم النامي لأن الكثيرين منا يعتمدون في بقائهم على الموارد الطبيعية. غير أن الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي لحماية البيئة لم تنفذ، وما لم يُبت في هذه المسألة على وجه السرعة فإن العواقب ستؤثر سلبا على اقتصاداتنا الصغيرة التابعة، وعلى اقتصاد المجتمع العالمي. ونحن نولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونرحب بالنتائج الموفقة التي توصل إليها اجتماع مراكش مؤخرا، على أمل أن نرى مزيدا من الدول تصدق على بروتوكول كيوتو.

ونحن في منطقتي أمريكا الوسطى والكاريبي نعاني بصفة مستديمة من آثار الكوارث الطبيعية حيث تزايد عدد الأعاصير وكثافتها على مدى العقد الماضي، وهذا يعزى إلى آثار تغير المناخ الناجم عن الاحترار العالمي. وقد أصيبت بليز لعامين متواليين بأعاصير من الدرجة الرابعة زادت من

الحاجة إلى حماية بيئتنا وتقليل درجة ضعفنا. وأصبح من الحتمي أن نوجه جهودنا صوب إنشاء الآليات اللازمة لعكس هذا الاتجاه وللحد من الأعمال السلبية التي تسهم في تردي حالة بيئتنا. ولهذا السبب تواصل بليز مع شركائها في منطقة الكاريبي التماس دعم الأمم المتحدة لنظام خاص من أجل البحر الكاريبي.

وإذا جاز لنا الحديث عن تقاسم المسؤولية عن التنمية وصون السلم والأمن فإن علينا في هذا العام بوجه خاص أن نكفل إتاحة الفرصة لكل واحد للمشاركة في هذا المحفل العالمي. وعلى هذا الضوء نناشد هذه المنظمة أن تدرس حق الشعب المؤلف من ٢٣ مليون نسمة في جمهورية الصين في تايوان وتعمل على سماع صوته في هذه المؤسسة العالمية. وعلينا بالقدر نفسه أن نواصل الدعوة إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة.

أما عن التزامنا بتنمية السلم والأمن فإن من دواعي سرور بليز أن تبلغكم باستمرار الحوار مع جارتنا، جمهورية غواتيمالا. ونحن نواصل دعمنا لكل الجهود الرامية إلى إزالة خلافاتنا بالطرق السلمية.

لقد أختيرت هذه السنة لتكون سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ونتجت عن المناقشة التي اختتمت مؤخرا لهذا البند من بنود جدول الأعمال مناقشة هامة لمزايا التنوع وفوائده لتقدم الإنسان. وأصبحت أعمالنا المدفوعة بالعولمة تؤثر على غيرها بصورة مباشرة فنشأ عن ذلك واقع جديد يتطلب المزيد من الانفتاح والحساسية تجاه الاختلافات فيما بيننا. وفي بلدي الناطق بسبع لغات أو لهجات، والذي يعيش في كنفه سكان من إثنيات متباينة في أمان، فإن وفدي يرحب بآفاق الحوار المتزايدة بين الحضارات، الحوار الذي يشمل كل الشعوب ويحسِّن فهم هويتنا ومنشئنا. وقد لاحظ الأمين العام في تقريره عن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات أهمية كفالة أن تكون عملية العولمة شاملة ومنصفة. فلنغتنم الفرصة المتاحة أمامنا من خلال هذه العملية لأن نعمل سويا كشركاء متساوين في هذا المجتمع العالمي سعيا إلى فهم أهدافنا المشتركة بينما نحترم الفوارق بيننا.

إن إعلان الألفية يسلِّم بوجود تفاوت في عالمنا، وهو يقدم في الوقت نفسه صيغة شاملة لزيادة ازدهار الجميع ويوجهنا صوب مسؤولية جماعية عن طريق زيادة المشاركة بين بلدان العالم. فلنعمل ونحن نواجه واقعا عالميا جديدا، على أن نضفي على الإعلان أهمية خاصة بتسارع جهودنا لتحقيق هدفي السلام الدائم والازدهار العادلين لكل شعوبنا.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود ونحن في انتظار أخبار جديدة أن نتشاطر ما نشعر به جميعنا من أسى لسماع الخبر عن تحطُّم طائرة في كوينز.

ويسر السنغال أن توجه من خلالي تهنئتها الحارة إليكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم اللامع لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

واضح أن هذا الانتخاب يعزى إلى صفاتكم المتميزة بصفتكم دبلوماسيا محنكا، ويعبِّر في الوقت نفسه عن الاعتراف الإجماعي من الدول الأعضاء في منظمتنا ببلدكم، جمهورية كوريا، وبالتزامها المطلق بخدمة السلم العالمي والتعاون الدولي.

وأعرب عن امتناننا العميق لسلفكم، سعادة السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا لما أبداه من المقدرة والالتزام وروح الانفتاح في أداء ولايته خلال عام حافل بالأعمال بوجه خاص.

أخيرا، أعرب عن سروري بأن أعيد تأكيد تقدير السنغال العميق للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، وأؤكد له في الوقت نفسه تحياتنا الصادقة لإعادة انتخابه

التاريخية وتكريسه المذهل لصفاته المميزة كرجل حسن الطوية والفكر والبصيرة، حيث أنه كرس حياته لقضايا الأمم المتحدة النبيلة. كما أهنئه بالتقدير الرائع الذي حظي به مؤخرا هو والأمم المتحدة بنَيل جائزة نوبل للسلام.

إن الأمين العام يستحق منا كل الدعم في متابعته وإنجازه للعمل الرائع في مجال الإصلاح، حيث استثمر هو وزملاؤه جهودهم الكاملة في سبيل تقريب منظمتنا من واقع القرن الحادي والعشرين.

إن المحاولات الإرهابية يوم ١١ أيلول/سبتمبر التي ضربت بصورة مأساوية مدينة نيويورك، مقر منظمتنا، وواشنطن وبنسلفانيا، أحدثت تغييرا جذريا في رؤيتنا للعالم وللعلاقات الدولية.

وتعرب بلادي، السنغال، مرة أخرى عن مواساتها لشعب الولايات المتحدة وتكرر خالص تعازيها للأسر المكلومة.

ولنقلها بصراحة: لا يوجد سبب أدبي أو ديني أو سياسي من النُبل بحيث يبرر الإرهاب أو مظاهره التي دائما ما تتصف بالوحشية، والتي يجب علينا جميعا، دون استثناء، أن نشجبها في وحدة لا تتزعزع وبأقصى قوة.

السنغال بلد ديمقراطي علماني يدين أكثر من ٩٠ في المائة من سكانه بالإسلام، ونحن ننبذ جميع أشكال المواجهة بين الأديان أو الثقافات أو الحضارات. وتعتقد السنغال بأن الإسلام، مثله مثل غيره من الأديان السماوية، دين سلام وتسامح، وتشجب بشدة أي مساواة بين الإسلام والإرهاب وأي محاولة لتسخير الدين أو استخدامه لأغراض إجرامية. إن قتل الحوامل وهدم المباني التي يقطنها مدنيون أبرياء – وكلهم من مخلوقات الله – أعمال لا مبرر لها في أي دين، ناهيك عن الإسلام، الذي نحمل بفخر علَمه للسلام والوئام بين الرجال والنساء والشعوب والثقافات والحضارات.

المجتمع الدولي، بالإضافة إلى إدانته للإرهاب بجميع أشكاله وأساليبه ومظاهره، عليه أن يعمل بحزم على القضاء على الإرهاب ومصادر تمويله وقواعد نشاطه في جميع أنحاء العالم.

والسنغال ملتزمة باتخاذ هذا السبيل، ولهذا اتخذ فخامة الرئيس عبد الله وادي المبادرة المعروفة بعقد مؤتمر أفريقي لمكافحة الإرهاب في داكار في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر اشترك فيه ٢٧ بلدا. وقدم الرئيس وادي لهذا المحفل مشروع عهد أفريقي لمكافحة الإرهاب كتكملة ضرورية لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب. واختتم المؤتمر باعتماد إعلان داكار لمكافحة الإرهاب الذي أدان بشدة الإرهاب بجميع أشكاله وأعاد تأكيد تضامننا مع جميع ضحايا الأعمال الإرهابية، وبخاصة آلاف المدنيين الأبرياء من مواطني مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم، الذين قضوا نحبهم يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ودعا منظمة الوحدة الأفريقية إلى أن تعقد على الفور دورة استثنائية عن الإرهاب للنظر، ضمن جملة أمور، في مشروع العهد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، المقدم من السنغال بدعم من بلدان أخرى.

وأود أن أوضح أن من يقولون إن لأفريقيا أولويات غير الإرهاب يتجاهلون بكل تأكيد أن المأساة الناجمة عن أعمال القتل الأعمى داهمت أفريقيا أولا في كينيا وتنزانيا. فالذين فجَّروا القنابل في نيروبي، دونما أي اعتبار أو احترام لأرواح الأفارقة، قتلوا ١٢ من مواطني الولايات المتحدة و ٢١٢ من مواطني كينيا وأصابوا بجراح أكثر من ٠٠٠ ٣ من أخوتنا وأخواتنا الكينيين. إنهم لم يعربوا قط عن أي أسف، ناهيك عن الندم، عن ازدرائهم الواضح لنا. ومكافحة الإرهاب الدولي تعني أننا نقول بوضوح وبصوت عال إن الأفارقة – كالأوروبيين والأمريكيين وجميع شعوب

العالم الأخرى – لهم حقوق متساوية في السلامة والأمن والاستقرار والسلام.

هذه هي الرسالة القوية التي يود فخامة الرئيس عبد الله وادي، رئيس السنغال، أن يتردد صداها في جميع أنحاء العالم. وأود أن نتذكر مبادرته بسياسة أمنية أصيلة في أفريقيا، جنبا إلى جنب مع مبادرته باستعراض الديون الأفريقية وخطة أوميغا التي اقترحها – وهي استراتيجية أفريقية أصيلة للعولمة يجري إدماجها الآن مع الشراكة الألفية من أجل الإنعاش الأفريقي بغية تشكيل المبادرة الأفريقية الجديدة.

ثمة سنوات لا تستطيع مسيرة التاريخ الطويلة أن تخفيها أو تمحوها، ولا شك في أن فترة الـ ١٢ شهرا الماضية إحدى هذه السنوات، فقد كانت حافلة على نحو يفوق العادة بالأحداث البالغة الأهمية، سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو لأفريقيا، قاعدة الجنس البشري. وهكذا حدث في إطار الدورة الخامسة والخمسين أن جمع مؤتمر قمة الألفية في هذه القاعة رؤساء الدول أو الحكومات لتعريف المشاكل الرئيسية في العالم والعمل على حلها، على حد التعبير المناسب للأمين العام كوفي عنان.

في تقارب في الآراء فائق للعادة، أكد زعماء العالم مرة أخرى إيمانهم بالأمم المتحدة ورسالتها التي لا بديل لها لحماية السلم والأمن الدوليين ومكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون وضمان العدالة والإنصاف بين المواطنين والشعوب والثقافات والحضارات.

وفي ضوء العالمية، وهي علامة الأمم المتحدة التي أعيد تأكيدها في مؤتمر قمة الألفية، تؤيد السنغال بشدة الطلب الشرعي لجمهورية الصين في تايوان باستئناف شغل مقعدها في المنظمة ووكالاتها المتخصصة. وهذا الطلب غير موجَّه ضد أية دولة عضو في الأمم المتحدة، وتلبيته ستكون إسهاما رئيسيا في توطيد المثل الأعلى لعالمية الأمم المتحدة وفي بدء عهد من السلام والاستقرار في ذلك الجزء الحساس من العالم.

أفريقيا تظل المنطقة التي يدور فيها بعض من الصراعات المأساوية التي يبدو أنها لا نهاية لها؛ والمنطقة التي يوجد فيها ما يقرب من نصف اللاجئين والمشردين في العالم؛ والمنطقة التي تضم ٣٣ بلدا من البلدان الـ ٤٨ الأقل نموا. وأفريقيا هي المنطقة التي يتأثر سكانها أيضا على نحو مروع جدا بوباءي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. ومما لا شك فيه أن هذه الحالة التي تسبب قلقا شديدا جدا تستنجد بالمجتمع الدولي بأسره، وبخاصة بالأفارقة. ولهذا، من الضروري أن يجري تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية، التي كرست لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في تموز/يوليه الماضي أنشئ الاتحاد الأفريقي في قمة لوساكا التاريخية لمنظمة الوحدة الأفريقية. وبذلك العمل التاريخي التزمت أفريقيا – بروح فعالة ومتحدة – بإيجاد حلول أفريقية للتحديات العديدة التي تواجهها باستحداث إطار مؤسسي مفتوح صالح للبقاء وحديث يمكن أن يلبي احتياجات أفريقيا ويستجيب لحالات الطوارئ فيها في القرن الجديد. وأكرر هنا تهانئي لصديقي وأخي أمارا إيسي، الذي أوكل إليه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية مهمة خلافة سليم أحمد سليم في تحمُّل المسؤوليات الرفيعة لمنصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وإرساء الهياكل الجديدة للاتحاد الأفريقي.

الحدث الرئيسي الثاني في قمة لوساكا كان جزءا من نفس الدينامية الأفريقية: أي اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، المعروفة بالمبادرة الأفريقية الجديدة –

الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي أشرتُ إليها آنفا. وتتميز هذه المبادرة بأن الأفارقة ابتكروها من أجل أفريقيا على أساس إدماج مشروعين جديدين، هما الخطة الختامية للرئيس عبد الله وادي والبرنامج المعني بالنهضة الأفريقية للرؤساء تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وعبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية، وأولوسغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا. وستساعد هذه المبادرة المشتركة على توليد التعاون المطلوب للقضاء على الفقر في أفريقيا وإرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي هي الشرط المسبق لإدماج القارة في عملية العولمة الجارية.

لأول مرة في تاريخ خطط تحديد أفريقيا، يجري التخطيط لعقد مؤتمر دولي عن تمويل المبادرة الأفريقية الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في داكار. وسيكون هذا المحفل بمثابة ''اجتماع دافوس'' الخاص بأفريقيا وسيمكن من إجراء حوار مثمر بين جميع شركاء التنمية الذين فهموا التجديد الذي دعت إليه الخطة الجديدة، التي تلخص تجاربنا وترمز إلى آمالنا جميعا نحن الذين نكنّ الود لأفريقيا بلا أي شرط.

لقد أُحرز تقدم هائل في أفريقيا هذا العام فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات العديدة التي تمز أرجاء القارة والعمل بالطرق السلمية على وضع حلول دائمة لها. وفيما يتعلق بالأزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وسيراليون، يسرنا أن نذكر أن جميع الأطراف قد بلغت معالم هامة على طريق تنفيذ اتفاقات السلام المبرمة سابقا.

ومن هذا المنطلق، يوجد سبب حقيقي يشعرنا بالتشجيع على بدء الحوار بين الكونغوليين في غابورون، بوتسوانا، وتشكيل حكومة بوروندية انتقالية للمصالحة الوطنية مؤخرا بمعاونة نيلسون مانديلا الذي لا نظير له. ويتعين الآن على مجلس الأمن أن يضطلع بجميع مسؤولياته في إطار الفصل السابع من الميثاق. وهذه الجهود جديرة بأن تكثَّف وتحظى بالدعم الدبلوماسي من المجتمع الدولي ومن خلال إجراءات ملموسة لتمويل استراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومما له أهمية أيضا، انطلاقا من نفس الروح، دعم جهود أنغولا ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تسوية الصراع في ذلك البلد على وجه السرعة.

وفي ضوء أزمة الديون التي تفاقمت بسبب الانخفاض الهائل في المعونة الإنمائية الرسمية، يجب على المجتمع الدولي أن يستكشف السبل والوسائل الجديدة لتنمية العالم الثالث، ولا سيما أفريقيا، من خلال أمور منها زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا – ''الابتعاد عن الماضي'' – هو الذي اقترحه رئيسنا على أفريقيا وشركائها. فهو يحث على نبذ ثنائية المعونة/الدين، التي كانت طريقة أساسية لتمويل التنمية في أفريقيا، والتي أدت إلى الطريق المسدود الذي نعرفه جميعا، والاستعاضة عنها بنهج يجعل أفريقيا قوة جاذبة وقادرة على التنافس، مما يفضي إلى تدفق مكثف للاستثمار الخاص المحلي والدولي على السواء.

وينبغي أن تفسح دائرة المديونية التي يعقبها مزيد من المديونية التي لا تنتهي – وهي الدائرة التي وصفها رئيسنا بأنها وبال مماثل للعبودية التي دمرت أفريقيا – الطريق لنهج يحقق استثمارا مكثفا في بيئة مالية وقانونية مناسبة – استثمار قادر على سد الثغرات في القطاعات ذات الأولوية مثل الهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والتكنولوجيات الجديدة، والوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ومن شأن هذا النهج أن يكون، بطبيعة الحال، جزءا من استراتيجية الحكم الرشيد سياسيا واقتصاديا، والاحترام التام لسيادة القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

وتعول أفريقيا إلى حد كبير على نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي بدأ لتوه في الدوحة؛ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المقرر عقده في مونتريه في آذار/مارس ٢٠٠٢؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر، لإيجاد الحلول الابتكارية للتحديات المحدقة بأفريقيا في بداية هذه الألفية.

وإذ نتطلع بأسى إلى الشرق الأوسط، فإن السنغال تتابع بقلق شديد التطورات الأخيرة وتتضامن مع الشعب الفلسطيني في ضوء المأساة الجديدة. والسنغال، إذ يروعها حجم هذه المأساة، فإنها تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتكثيف أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء. وتوجه نداء رسميا إلى جميع الأطراف، وإلى راعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والمجتمع الدولي من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المحتلة؛ والوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز؛ واحترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ واستئناف مفاوضات السلام وفقا للجدول الزمني المتفق عليه؛ وإبرام اتفاق تسوية شامل وعادل ودائم وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن السلام لا يمكن أن يزدهر ولا يمكن كفالة التنمية في المنطقة طالما فشل الإسرائيليون والفلسطينيون في جهودهم لإقامة روابط من الثقة كدولتين سياديتين داخل حدود معترف بها ومضمونة دوليا. ويسعدني أن ألاحظ أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد أكدا على أن دولة فلسطين المقبلة لها مثلما لدولة إسرائيل، الحق في الوجود وفي العيش في سلام وفي التنمية في أمن وكرامة.

وأود أن اختتم بالقول إن توطيد حكم القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أمور ما برحت من أهم محاور سياستنا الداخلية والخارجية. وقد تجسدت الأهمية الخاصة التي يعلقها رئيسنا على هذه المسائل بوضوح في تعيين امرأة في منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ولقد عقد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب بالرغم من كل العقبات التي واجهته، ونظر في جدول أعماله على الرغم من تعقد المشاكل والظروف ذات الصعوبة الخاصة التي جرت فيها المفاوضات. وبلدي الذي شرفه أن يرأس أعمال اللجنة التحضيرية، يوجه مجددا نداء رسميا إلى جميع الأطراف الفاعلة في الحياة الدولية بأن تترجم الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في دربان إلى أفعال. وبذلك يمكن للعالم في بداية القرن الحادي والعشرين أن يتحرر وإلى الأبد من آفة العنصرية، التي تشكل اعتداء خطيرا على كرامة الإنسان وانتهاكا سافرا لحقوقه.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فمن الطبيعي أيضا أن نفكر في حقوق المرأة والطفل.

وستعتمد الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون المقرر عقدها في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ خطة جديدة للمجتمع الدولي لضمان وحماية حقوق الطفل والدفاع عنه وتعزيز الاتفاقية المتصلة بذلك الموضوع. ولا بد للالتزامات التي ستقطعها حكوماتنا على نفسها أن تنفذ، مثلما نفذنا النتائج التي خلص إليها محفل منظومة الأمم المتحدة العالمي الرابع للشباب الذي عقد في السنغال في آب/أغسطس من هذا العام.

ولا مناص من أن نواجه التحديات التي ينطوي عليها السلم والتنمية. وليس أمامنا من بديل آخر سوى أن نفعل ذلك من خلال التعددية والعالمية. ولذا فإن العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة، وهي منظمة عالمية وفريدة من نوعها.

هذه هي قناعة السنغال، التي ترى أن وجود أمم متحدة أعيد تشكيلها على نحو جيد وأصبحت أفضل تمثيلا ستكون مجهزة على النحو الأفضل لمواجهة التحديات التي تجابهها البشرية اليوم.

وهذه التحديات تبدو وكأنها الجبال الرواسي التي لا تتزحزح ولكن كل شيء ممكن الحدوث في عالم يسوده التضامن والأخوة والأمن واحترام قدسية الحياة البشرية، والكرامة والحق الثابت للشعوب جميعا في السعادة والحرية.

السيد أسغريمسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، نشهد حادثة مروعة في جوار الأمم المتحدة بمدينة نيويورك. وعلى الرغم من أننا لا نعرف الظروف المحيطة بالحادث، إلا أننا شعرنا بالصدمة إذ يتضح أن كثيرين قد فقدوا أرواحهم. وإنني أعرب عن خالص تعازيَ للذين فقدوا أحباءهم في هذا الحادث المأساوي.

واسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. وكلي ثقة من أنكم ستوجهوننا بحكمة أثناء اضطلاعنا بالمهام المعقدة التي تنتظرنا في هذه الدورة.

إن قدرة الأمم المتحدة على العمل بسرعة تصديا للأزمات الحادة قد اختبرت بجدية في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. وخلال هذه الأوقات العصيبة، كان وجود أمين عام يدير دفة الأمور ويحظى بهذا القدر من التأييد أمرا لا يقدر بثمن.

واسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام والأمم المتحدة على فوزهما بجائزة نوبل للسلام – وفي رأيي، أن هذا الفوز اعتراف جدير بقدرة كوفي عنان على القيادة، وبتفانيه وتفاني موظفيه في التمسك بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وآمل أن تلهم هذه الجائزة في دعم الأمم المتحدة وما تقف وراءه على المستوى العالمي.

وقد واجهت حوادث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية أوضاعنا الأمنية بتحد جذري وأصابتها بالتغيير. وينبغي لذلك أن تصبح محاربة الإرهاب إحدى أولويات الأمم المتحدة. ونسلم بأن الأمم المتحدة قد نشطت دائما في المعركة مع الإرهاب الدولي، غير أنه يلزمنا الآن أن نتجاوز البيانات السياسية ونهتم حقاً بالتنفيذ. ويعني هذا استحداث طرق جديدة، والاستفادة في الوقت ذاته بشكل كامل من جميع الوسائل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة، ومن طابع المنظمة العالمي بالفعل، ومن الصكوك القانونية الدولية العديدة المتاحة لنا.

وتؤيد أيسلندا بقوة وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي وتأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بهذا الصك خلال الدورة السادسة والخمسين. وبدون ذلك ستفلت منا فرصة إعداد الاستراتيجية المتسقة التي نفتقر إليها اليوم. ولا يسعنا أن نتقاعس عن الاستجابة في هذا الصدد.

ويجب أن يشكل الدور الأساسي الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه في محاربة الإرهاب الدولي حافزا لنا على تكثيف جهودنا المبذولة لإحداث إصلاح شامل في مجلس الأمن من جميع جوانبه. ويساور أيسلندا قلق جدي إزاء بطء التقدم المحرز صوب الوصول إلى هذا الهدف. فمن الضروري والمناسب في هذا الوقت أن يصبح المجلس أكثر تمثيلاً في عضويته، ومن ثم أحرى بأن يدعم الائتلاف الدولي الراهن في الحرب على الإرهاب. وغني عن القول إنه لا بد من تأمين كفاءة المجلس. ومن المهم أيضاً تحسين الشفافية في عملية صنع القرار، ولا سيما بالنسبة للدول غير الأعضاء.

ومن المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على تمتع الجميع بها دون تمييز بسبب العنصر أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين. ومن ثم فاسمحوا لي بأن أوضح تماما أن المعركة مع

الإرهاب ليست معركة مع أي فئة دينية أو عرقية ولا يجب أن تصبح كذلك. إذ يجب أن نتجنب كل أشكال التمييز وكراهية الأجانب والتعصب. وأهم شيء أن نتمسك في كافة الأوقات بالقيم الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية.

أما عن الإجراءات على الصعيد الوطني، فأيسلندا تتخذ الخطوات الضرورية للتصديق على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب التي لم نصدق عليها بعد. علاوة على ذلك، قامت أيسلندا بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولكننا في مكافحة خطر الإرهاب الدولي، وهي معركة نتفق جميعاً على ضرورة أن تكون واسعة النطاق وحازمة على حد سواء، يجب علينا في نهاية المطاف أن لا نقوض بأي شكل القيم الأساسية لمجتمعاتنا، وهي قيم حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. ويلزم أن نحقق توازناً بين الحرية وبين التدابير الأمنية التي نستقر عليها.

ويجب أن يواكب استئصال الإرهاب في العالم حل الصراعات الإقليمية التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وينطبق هذا بصفة خاصة على الشرق الأوسط. فبإطالة أمد العنف ورفض التفاوض يحقق الطرفان ما ترمي إليه العناصر المتطرفة التي لا تريد مواصلة عملية السلام ولا التوصل إلى حل سياسي لصراع الشرق الأوسط. ويتعين على كلا الطرفين أن يستأنفا المفاوضات دون قيد أو شرط. وهذه هي الطريقة الوحيد لكفالة السلام الدائم في هذه المنطقة، الذي ينبغي أن يستند إلى إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء ذات نظام ديمقراطي وإلى حق الإسرائيليين في أن ينعموا بالسلام والأمن ضمن حدود معترف بها دوليا. ولم يعد من الممكن احتمال أن تستمر الأوضاع الرهيبة الراهنة.

وسبق أن قلت إن الحوادث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر قد زادت من الأهمية الملحة لإجراء الإصلاحات في الأمم المتحدة. وينطبق هذا القول ذاته على الأعمال الجاري القيام بها لتعزيز قدرات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد كانت مشاركة أيسلندا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متواضعة حتى الآن. فشارك بلدي في حفظ السلام بتوفير الموظفين المدنيين من قبيل الخبراء في الشؤون الجنسانية والشرطة والعاملين في المجال الصحي. وقد ازدادت الحاجة إلى الموظفين المدنيين بتغير طابع حفظ السلام وزيادة تعقيده. وقررت الحكومة الأيسلندية في العام الماضي أن تزيد إسهامها في حفظ السلام بشكل منهجي. ونهدف إلى توفير مزيد من الموظفين للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي.

وباتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي بشأن المرأة وعلاقتها بالسلام والأمن فإنه قد اعترف بأهمية دمج منظور جنساني في عمليات حفظ السلام. و يتعين عندما تصبح الأمم المتحدة مشتركة في بناء السلام والتعمير في أفغانستان أن نتأكد في أثناء ذلك من احترام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تحقيقا لمصلحة المرأة الأفغانية، وبالتالي مصلحة السكان الأفغان جميعا. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في عملية بناء الدولة في أفغانستان. وتقف أيسلندا على أهبة الاستعداد للإسهام بالخبراء المدنيين في حالة اشتراك الأمم المتحدة في عملية من عمليات ما بعد انتهاء الصراع.

وسيصادف العام القادم انقضاء ١٠ أعوام على اجتماع زعماء العالم في قمة الأرض في ريو دي جانيرو. ويوجه إلينا السؤال: ماذا تم إنجازه في هذا العقد المنصرم لكفالة رفاهية الأجيال المقبلة في توافق مع الطبيعة؟ والحقيقة أنه لم يحرز سوى تقدم قليل وأن أمامنا مهاما هائلة.

وسيتطلع العالم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ انتظارا لمزيد من الالتزامات من جانب جميع الدول.

وأود في هذا السياق أن أقتبس من الأمين العام كوفي عنان، إذ جاء في ملاحظاته الافتتاحية في الجلسة ٤٤ يوم السبت الماضي ما يلي:

”ويجب أن نضع مسألة الاستدامة في المكان اللائق بها، أي في مركز عملية صنع القرار“.

ومن المحتم لذلك أن نجدد التزامنا القوي بالتنمية المستدامة في مؤتمر قمة جوهانسبرغ. فنحن مواجهون بتحديات جديدة، ولكننا مواجهون أيضا بفرص جديدة، وتحديدا لكي نبني شراكة عالمية لتسخير قوى العولمة لصالح التنمية المستدامة.

لقد توصل المجتمع العالمي لتوه، في مراكش، إلى اتفاق تاريخي بشأن تنفيذ بروتوكول كيوتو. وكانت مفاوضات كيوتو صعبة بصفة خاصة. وقد وصلنا الآن إلى اللحظة التي يمكننا فيها إنفاذ البروتوكول. ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به لإشراك المتسببين الأساسيين في انبعاث غازات الدفيئة في المعركة ضد تغير المناخ.

وفي مجال المحيطات – التي هي عماد حياة الإنسان – أحرزنا بعض التقدم. فقد اعتمدنا اتفاقات مهمة، كما نتدارس الآن سبل تحسين تقييم حالة المحيطات من أجل زيادة تعزيز الحماية البحرية والإدارة البحرية. وبدأنا نستحدث معارف جديدة ونهج جديدة، وبذلك وفرنا للمجتمع العالمي فرصا لتحسين حماية المحيطات والاستخدام المستدام لمواردها الحية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، استضافت أيسلندا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والنرويج، مؤتمر ريكيافيك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظم الإيكولوجية البحرية. وفي وثيقة اعتمدها المؤتمر، أعلنت الدول أنها ستدرج اعتبارات النظم الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك، بهدف تعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية والمستدام في النظم الإيكولوجية البحرية. ويعد إعلان ريكيافيك هذا إسهاما بارزا من دول مصائد الأسماك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ونثق بأننا سنرى روح الإعلان وقد تجلت في نتائج مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ.

وقد حان الوقت لأن يضطلع الزعماء السياسيون، إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص، بجهد موحد لوقف الاتجاه نحو التهميش والتخلف. وهذا هو السبب في أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سينعقد في المكسيك في العام المقبل، يوفر فرصة غير مسبوقة لإحداث فرق حقيقي في حياة ملايين الناس في كل أنحاء العالم النامي. وينبغي أن تركز نتيجة المؤتمر على التحدي الكبير المتمثل في القضاء على الفقر، وأن تركز أيضا على كيفية تقاسم المسؤوليات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا إطلاقا أن كل دولة تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية عن تنميتها. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية وجود إدارة وطنية مسؤولة، واحترام حقوق الإنسان.

وأسوة بالعديد من المتكلمين السابقين، كانت مكافحة الإرهاب الدولي محور تركيزي. ومكافحة الإرهاب الدولي تضم جميع الدول والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية أيضا. وعلينا أن نركز على الصكوك المتاحة لكل منظمة ونهتدي إلى سبل لمواءمتها إذا دعت الضرورة. وفضلا عن ذلك، نحتاج إلى ضمان الاتساق والتكامل في الجهود الدولية.

إن أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الشريرة، والأنباء المفزعة الأخيرة التي تثير الشك في وقوع إرهاب بيولوجي،

تدلل على أن جميع جهودنا المتضافرة ليست ضرورية فحسب، بل إنها حاسمة أيضا في وفائنا بواجبنا بأن نحمي أرواح مواطنينا.

لقد أُسست الأمم المتحدة لصون السلام والعمل من أجل عالم أفضل. والإرهابيون يحاربون كل شيء ترمز إليه الأمم المتحدة. ومكافحتهم تعني الكفاح من أجل الأمم المتحدة ومن أجل مستقبل حضارتنا، ومن أجل البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بنيتا فيريرو - فالدنر، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية في النمسا.

السيدة فيريرو - فالدنر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): إنني أتكلم هنا وما زلت أشعر بالصدمة حيال الحادث الرهيب الذي تحطمت فيه طائرة في كويت التي تقع في جوارنا المباشر، خاصة وأن منطقة روكاواي التي يعيش فيها عدد كبير من مكافحي الحرائق الشجعان، كانت تعاني أصلا من جراء الكارثة السابقة. وأود أن أعرب عن خالص مواساتي لتلك الأسر جميعا وللعدد الكبير من الأفراد المتضررين بهذه المأساة.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئ سعادة السيد هان على انتخابه لهذا المنصب الرفيع. وبينما أؤكد له تعاون وفد بلادي الكامل معه وتأييده له، أثق بأن هذه الدورة للجمعية العامة، في ظل توجيهه وقيادته اللذين برهن عليهما بالفعل في الأيام الأولى لمهمته الجديدة - ستسهم في الأشهر المقبلة في تعزيز التعاون العالمي ومنطلقه الذي لا غنى عنه، وأعني الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن أطيب تمنياتي للأمين العام بمناسبة تعيينه لفترة ولاية ثانية. كما أود أن أتوجه إليه بأحر التهانئ على منحه، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، جائزة نوبل للسلام التي هي شرف واعتراف في محله حقا بقيادته وتفانيه وشجاعته في خدمة منظمتنا. وهي أيضا تنم عن التقدير للأمم المتحدة كما أنها تشجيع لها ولكل من يلتزمون برسالتها، وعلى رأسهم موظفوها بطبيعة الحال.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب هنا عن شكرنا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، السيد هاري هولكيري، على الجهود الجمة التي اضطلع بها، لا في إدارة الأعمال اليومية فحسب، بل أيضا في إعادة تنشيط الأمم المتحدة، والجمعية العامة بصفة خاصة.

إن زميلي وزير خارجية بلجيكا خاطب هذه الجمعية العامة من قبل باسم الاتحاد الأوروبي. والنمسا تؤيد ملاحظاته تمام التأييد.

لقد مر شهران منذ وقوع الهجمات الإرهابية الشنيعة في ١١ أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نشعر بالصدمة إزاء فقدان آلاف الأرواح البريئة، فقد تشجعنا في الوقت ذاته بالتصميم الذي تجلى في الرد الجماعي لأسرة الأمم هنا في الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذا الرد الإجماعي القوي يحيي في نفوسنا الأمل في أن أممنا اليوم أصبحت مستعدة لأن تبدأ مرحلة جديدة وتترك خلفها عالما من الانقسامات المميتة، وتوحد صفوفها في مجتمع عالمي حقيقي.

وثمة بعض البوادر الإيجابية في هذا الاتجاه. فأولا، شهدنا في الأسابيع الماضية تجمعات سياسية مدهشة - بل ربما حتى تجمعات جغرافية سياسية - إذا توبعت حتى النهاية فيمكن مضاهاتها بأحداث حاسمة أخرى ذات أبعاد تاريخية. ثانيا، إن الحظر الذي يتمثل في هذا الشكل المخرب وغير المسبوق من أشكال الإرهاب يحتم علينا أن نلقي نظرة جديدة على الأسباب الجذرية للكثير مما لا نقبله في عالمنا،

وفقا لمعاييرنا الخاصة، ولكننا كنا نتساهل فيه، أو على الأقل نتعايش معه، بما يتنافى تماما مع مبادئنا المعلنة. وأشير هنا إلى المستويات التي وصل إليها الفقر المدقع وعدم المساواة والإجحاف. وهذه العوامل تكمن في جذور صراعات عديدة تنشب في مختلف أنحاء المعمورة. وبعضها خطير بصفة خاصة لأنه يوفر مرتعا خصبا للإرهاب العالمي، أو يستخدمه الإرهابيون ذريعة لارتكاب أفعالهم. وسيكون من قبيل عدم الإحساس بالمسؤولية لو أننا – نحن أعضاء المجتمع الدولي – لم نشترك في جهود متجددة ترمي إلى إيجاد حلول لهذه الصراعات الإقليمية – سواء كانت في الشرق الأوسط، أو أفغانستان، أو كشمير، أو القوقاز، أو البلقان، أو في المنطقة الواقعة حول البحيرات الكبرى التي شهدت معاناة إنسانية ضخمة.

إن الاتحاد الأوروبي الذي يقع في قارة عانت من حروب استمرت عدة قرون قد وضع نموذجه الخاص لحسم الصراعات. ويتكون هذا النموذج من ثلاث كلمات وهي التعاون والشراكة والتكامل. ويشترك الاتحاد الأوروبي في سياسة تلقى الترحيب لتمديد منطقة السلام هذه. ونأمل أن يتمكن الاتحاد، المخطط له أن يصبح اتحادا يضم ٢٨ بلدا يزداد عددهم فيما بعد، من أن يسهم بمزيد من الفعالية في إشاعة السلام والاستقرار في العالم.

وفي ظل الظروف الحالية، تتمثل أولويات النمسا خارج نطاق أوروبا في الشرق الأوسط ووسط آسيا لأسباب ليس أقلها أن هاتين المنطقتين لهما تأثير مباشر على مكافحة الإرهاب في مرحلتها الحالية.

إن الصراع في الشرق الأوسط قضية مدرجة دون انقطاع على جدول أعمالنا منذ إنشاء الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أننا ملتزمون التزاما خاصا بالإسهام لإيجاد حل عادل وناجع لهذا الصراع. ويزداد إحساسنا بالمسؤولية عندما يتصاعد العنف من ناحية، وعندما تظهر – كما أرى – فرص جديدة من الناحية الأخرى. لذلك، ترى النمسا أنه من الضروري بذل جهود متضافرة كبرى حتى يمكن استئناف المفاوضات دون إبطاء على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فمن خلال المفاوضات المخلصة ونبذ العنف بصدق يمكن فقط تحقيق تقارب بين الطرفين والتوصل إلى السلام في نهاية المطاف.

وتمثل أفغانستان تذكِرة لما يحدث عندما يُهمل صراع ما لمدة طويلة جدا. وهناك الآن بُعد جديدا آخذ في التكشف. ولا بد لنا من أن نعمل. فهناك كارثة إنسانية واضحة. وفي هذا السياق، تستحق منطقة وسط آسيا اهتماما متزايدا تجاه المساعدة في صون الاستقرار والتخطيط لإعادة الإعمار الضروري في أفغانستان على سبيل المثال.

وأود أن أتناول بإيجاز مسألة البلقان، وهي منطقة مجاورة لبلادي، ينبغي عدم إهمالها على الرغم من ظهور أخطار جديدة في أماكن أخرى. لقد تحقق تقدم في غرب البلقان، لا سيما في زغرب وبلغراد وتيرانا وسراييفو، ولكن ما زال يتعين ضمان الاستقرار الشامل والانتعاش الاقتصادي. كما أنه لم يتم بعد نزع سلاح المتطرفين. ولا بد لنا من أن نبقي على قدر عال من الالتزام الدولي.

وغني عن القول إن مكافحة الإرهاب ليست من المهام أحادية البعد. فهي تتطلب التعاون على جبهات عديدة. وأرى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد. ويتطلب ذلك توضيحا وتنسيقا للمهام داخل منظومة الأمم المتحدة بغية ضمان التفاعل الضروري وهناك أيضا دور للتعاون الإقليمي. ولتقديم مثال لذلك أشير إلى ما يسمى بالشراكة الأمنية الإقليمية التي أنشئت بين النمسا وبعض جيرانها عبر الحدود التي كانت تقسم أوروبا لنصف

قرن. وأعني بذلك البلدان المجاورة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ويمكن القول إجمالا أنه لا بد لنا من أن نعالج قضية التنمية المجتمعية طويلة الأجل على الصُعد المحلية والوطنية والعالمية. والقدرات المطلوبة لبناء ثقافة سياسية مشتركة عالميا تقوم على أساس الاحترام لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان، بما يشمل تعدد الهويات على كل مستويات المجتمع.

أود الآن أن أتناول بالتفصيل دور الأمم المتحدة. من المؤكد أنه قد حان الوقت لتعزيز قدرات الأمم المتحدة وبرامجها بشكل كبير في مكافحة الإرهاب ومنع حدوثه. ويتطلب تعقد هذا التحدي تعاونا بين القطاعات وبين المؤسسات. ويتعين علينا أن نمكن الأجهزة الرئيسية في المنظمة، بما في ذلك هيئاتها الفرعية المخصصة – مثل لجنة مجلس الأمن المعنية بالإرهاب، ولجنة الجمعية العامة المخصصة للإرهاب ولجنة منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوحدات المختصة التابعة للأمانة العامة – من أداء المهام التي توجد حاجة ملحة لها الآن.

وسوف تعقد لجنة منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية اجتماعا خاصا حول الإرهاب في إطار إعلان فيينا المعني بالجريمة والعدالة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وكانت خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا هذا قد اعتمدت قبل أسبوع واحد من الهجمات الإرهابية التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وستضطلع هذه الخطط بدور هام في الإجراءات التي ستتخذ على مستوى المنظومة للرد على الإرهاب الدولي بما في ذلك وضع مجموعة شاملة من التوصيات للإجراءات التي تتخذ على الصعيدين الوطني والدولي. وتشدد هذه التوصيات مرة أخرى على الصلة القائمة بين الإرهاب من ناحية وبين الجريمة بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات من الناحية الأخرى.

وأسندت ولاية محددة الهدف إلى مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية وفرعه المعني بمنع الإرهاب يجب أن تفيد كأساس صلب لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع الإرهاب. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تعزيز الموارد البشرية والمالية اللازمة تبعا لذلك.

ولا حاجة إلى القول بأن التصدي لتحدي الإرهاب يحتاج إلى الدعم الكامل من كل الحكومات دون استثناء. ومن الأمور ذات الأهمية الأساسية في هذا الصدد التصديق على شتى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، فضلا عن استكمال المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب. وينبغي كذلك أن تصبح شعبة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب نشطة في تقديم مساعدة ملموسة – عند الطلب – إلى الدول الأعضاء في تنفيذ التشريعات الوطنية التي يتطلبها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكذلك في بناء قدراتها الوطنية.

وتذكرنا عدة بنود في جدول أعمالنا العالمي بالأهمية الأساسية للمواطن الفرد والمجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية. وأصبحنا نفهم بشكل متزايد الدور الاستراتيجي للمبادئ والقيم الأساسية لمجتمعاتنا التي سيرتكز عليها مستقبل البشرية. إن رفضنا للإرهاب لا بد من أن يكون رفضا قاطعا. وفي الوقت ذاته نحتاج إلى تعزيز شبكاتنا ومهاراتنا في الحوار، والتجاوب المتبادل والتضامن.

ونحتاج فعلا إلى ثقافة سياسية نتشاطرها عالميا تقوم على أساس الاحترام للتنوع العالمي الذي لا يحده شيء سوى حق الآخرين في التنوع. ويتعين علينا ألا نسمح أبدا للتطرف

ولا للعنف ولا للإرهاب بأن يقوض النسيج الذي ينبني عليه السلام والأمن. ويتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا في تنمية مجتمعاتنا على أساس التعددية والثقة بين الشعوب والثقافات.

وفي هذا السياق، نجد أن جهود الأمين العام لتعزيز الحوار بين الحضارات، وهو مبادرة من الرئيس خاتمي، يمكن أن تكون لها أهمية هائلة. وقد كان من دواعي السرور للنمسا أنها دعت فريق الشخصيات البارزة التابع للأمين العام لحضور أول اجتماع عقدته لهذا الغرض في فيينا. كما أن الأمين العام شرّف بمشاركته الشخصية الحوار بين الحضارات الذي عقد في سالزبورغ في الصيف الماضي، ووجد التزام النمسا بالحوار تعبيرا عنه في سلسلة اللقاءات بين الأديان، لا سيما بين المسيحية والإسلام، التي عقدت خلال السنوات العشر الماضية. وساعدت تلك اللقاءات في تحديد قيم مشتركة عرضتها في المجتمعات الأوسع نطاقا. وفي رأينا أن هذا الحوار له هدف أساسي، وهو تنمية قدرات المجتمعات على منع الكراهية، والتفكك، والعنف ذي الدوافع السياسية الذي يمارس ضد الأخوة المواطنين.

وركزت جهود النمسا أيضا على عنصر آخر من عناصر التنمية المجتمعية. إن الاستراتيجيات طويلة الأجل لمنع الإرهاب تتطلب مشاطرة عالمية لثقافة حقوق الإنسان. واسمحوا لي بأن أشير بإيجاز إلى التعاون المتعاظم بين المؤسسات الإقليمية المؤهلة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها في أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأقصى ومنطقة المحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وقد يكون إعلان تسمية مدن لحقوق الإنسان في كل هذه المناطق أمرا يستحق اهتماما خاصا من أجهزة الأمم المتحدة المختصة، بما في ذلك لجنة المستوطنات البشرية.

ونحن ندرك أن هناك علاقة مباشرة بين إنكار حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، من جهة، وثقافة العنف التي قد تعكس آثارها في نهاية الأمر ليس داخليا فحسب ولكن دوليا أيضا، بل وعالميا. وبالنظر إلى تسارع عملية العولمة والاقتصاد العالمي، والعلاقات الثقافية والإعلامية، فقد يتعين علينا اتخاذ تدابير استباقية لتعزيز معتقداتنا وقيمنا السياسية المشتركة من خلال عمليتي التربية والتعليم. ويمكن لعقد الأمم المتحدة الحالي للتوعية بحقوق الإنسان أن يوفر أيضا فرصا لمبادرات مناسبة في التصدي للسيناريو المرعب الذي يمثله الإرهاب العالمي.

وفي هذا السياق، ينبغي لنا المزيد من الاعتراف بدور المرأة في توفير الأمن البشري والتنمية البشرية في كل مجتمعاتنا. ويتوجب هذا الاعتراف بوجه خاص في مناطق الأزمات حيث لم تكن النساء ضحايا لمعظم العنف في داخل المجتمع فحسب، ولكنهن قمن أيضا بضمان نجاة أكثر الناس حاجة.

ومن الأمثلة على ذلك أفغانستان والمجتمع الأفغاني. فنسبة خمسة وثمانين في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا هم من النساء والأطفال. والواقع أن من يوصفون في الغالب بأضعف العناصر في المجتمع يتعين عليهم تحمل وطأة العنف والقمع. وفي أثناء وضع برامجنا لإعادة بناء أفغانستان في عهد ما بعد الإرهاب، يجب علينا تصور برامج تتمكن بها النساء، وخاصة اللاتي يوجدن الآن في مخيمات اللاجئين، من الإسهام بنصيبهن في حكم يقوم على التنمية والسلم والتعاون. وهذا ضروري لمجتمع يريد التغلب على آثار جراح عقود من الصراع والحرب. وبالتالي، اقترح بالتحديد التنفيذ الفوري لبرامج التعليم والتدريب الرامية إلى تمكين النساء – وخاصة المقيمات في مخيمات اللاجئين – من تحمل مسؤولية عامة في إعادة تعمير بلدهن.

وتتحمل وسائل الإعلام مسؤولية متزايدة في أهميتها عن تشكيل نظم قيم المجتمعات وقدراتها. وكما قال المستشار الاتحادي للنمسا ولفغانغ في بيانه بشأن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات في الجلسة ٤٢ للجمعية العامة، فإن النمسا تتخذ مبادرة، في سياق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، ستركز على الدور والمسؤولية الخاصين لوسائط الإعلام في هذه الشراكة وفي التطور الاجتماعي تجاه قبول تعددية الثقافات والهويات والانتفاع منها في هذه المنطقة.

وختاما، أود الإدلاء ببضعة تعليقات بشأن تطورات أخرى هامة للغاية فيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمالنا العالمي. فالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية التي ننعم بها لا يزال ذا أهمية قصوى. والدراسة التي قام بها مؤخرا المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية بشأن الانخفاض الهائل المتوقع في الإنتاج الزراعي – بين ٤٥ و ٥٥ في المائة في أفريقيا والهند وجنوب الصين وأمريكا اللاتينية – خلال الـ ٥٠ سنة المقبلة بسبب تغير المناخ – تذكّرنا بأن عمليات التغير العالمي الطويلة الأمد تحتاج إلى الكثير من العمل مثلما تحتاج أنشطتنا في السعي إلى التغلب على الأزمات ومكافحة الإرهاب الإجرامي. ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبورغ لن يحتاج إلى تركيز تقني فحسب، ولكن أيضا إلى تركيز سياسي يصحبه تصميم ملائم على تحقيق تنميتنا العالمية المشتركة.

ومن المجالات المحددة التي قد تتطلب سياسات مشتركة ودعما مؤسسيا على نحو جديد، إدماج سياسات الطاقة في جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. وقد سلّمت لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا بالعلاقة القوية بين تدخلات سياسة الطاقة والحد من الفقر. ولذلك ينبغي إدماج الاعتبارات المتعلقة بالطاقة تماما في تنفيذ إعلان الألفية. وفيينا، التي تستضيف أربع منظمات دولية بارزة في مجال سياسات الطاقة العالمية وهي – منظمة التنمية الصناعية الدولية (يونيدو)، ووكالة الطاقة الذرية الدولية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، و المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية – يمكن أن توفر، بدعم من النمسا، إطارا لوضع برنامج ابتكاري في هذا الصدد. وإني أتطلع إلى مزيد من الاستكشاف لهذه المسألة مع الشركاء المهتمين.

ومع وجود العديد من المناطق النامية التي يتعين عليها مكابدة الإدارة الصعبة والمحفوفة بالمخاطر في أغلب الأحيان للمصادر الجبلية، ينبغي أن نستفيد من السنة الدولية للجبال، ٢٠٠٢، لاتخاذ مبادرات جديدة في مجال تبادل الخبرة وبرامج جديدة للتعاون.

وأخيرا، إننا لا نزال نعمل من أجل تنفيذ تصميمنا على تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لإنجاز مهماته الهامة. وورقة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، تتضمن، كما أعتقد، إسهامات قيمة للغاية في مناقشتنا الجارية. وكما اقترحت النمسا سلفا قبل سنوات، فإن تنسيق وتكامل تقارير منظومة الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد تقرير شامل عن ”حالة العالم“ من قبل الأمانة العامة أمر ليس من شأنه تيسير دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صياغة السياسة في هذا الميدان فحسب، ولكن تعزيز هذا الدور كثيرا.

وعندما نعمل على التواؤم مع العمليات الدينامية للتغير العالمي في القطاع الاقتصادي، يتعين علينا أن نعيد الفرد البشري مرة أخرى إلى محور سياساتنا. وينبغي الاضطلاع بجهود جديدة لاستلهام الأبعاد والتكاليف

المتعددة للعولمة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا خاصا بمبادرة الأمين العام المتعلقة بالشراكة الجديدة مع مجتمع الأعمال التجارية الدولي، داعيا هذا المجتمع إلى المشاركة في المسؤولية عما يحدث في الساحة العالمية العامة.

إن كل الشواغل التي أتناولها في هذا البيان لها محور تركيز مشترك ألا وهو: فهم الفرد البشري باعتباره، فاعلا، ومرتكبا، وضحية وشريكا وبعبارة أخرى، باعتباره النموذج الأساسي للتنمية العالمية. ولهذا فإن التنمية البشرية وحقوق الإنسان والأمن هي النقاط التي يجب أن ننطلق منها في معالجة الأزمات الراهنة وأهدافنا الإنمائية الطويلة المدى.

السيد الخطيب (الأردن) (تكلم بالعربية): أود أن أعبر عن الشعور بالحزن البالغ للخسائر البشرية التي حصلت نتيجة مأساة تحطم طائرة أمريكية في ضاحية كويت صباح هذا اليوم، وأن أتوجه بمشاعر العزاء لذوي الضحايا.

وأود أن أعبر عن التهنئة لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم الصديق على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأن أشيد بجهود سلفكم في إدارة أعمال الدورة السابقة.

وأتوجه بالتهنئة إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، بمناسبة انتخابه لولاية ثانية ولحصوله باستحقاق هو والأمم المتحدة على جائزة نوبل للسلام. وهذا تقدير لما قام ويقوم به من جهود من أجل تحقيق أهداف ومبادئ الميثاق. كما أنه يشكل تقديرا رمزيا معنويا لدور الأمم المتحدة ودليلا على مركزية هذا الدور على الساحة الدولية.

لقد تعرضت هذه المدينة العظيمة التي تحتضن منظمتنا الدولية، كما تعرضت الولايات المتحدة وشعبها، لعدوان إرهابي جبان، استهدف المدنيين الأبرياء. وفي الحقيقة فإن هذا العدوان لم يستهدف الولايات المتحدة وحدها بل استهدف المجتمع الدولي والإنسانية كلها. وكان ما ترمي إليه قوى الشر والظلام التي خططت له ونفذته، إخافتنا جميعا وإدخال العالم في مواجهة حضارية ودينية، من خلال تدمير الثقة والروابط التي تجمع بيننا ومن خلال حرماننا من الشعور بالأمن ودفعنا إلى التصرف على أساس الشك والخوف والكراهية.

لقد أثبتت تلك الأعمال الإرهابية، مع كثير من الألم أن العالم كامل الاعتماد المتبادل، فآثارها لم تقتصر على الولايات المتحدة، وضحاياها كانوا من عشرات الجنسيات، بينهم أردنيون، وشعرنا جميعا بنتائجها على أوضاعنا الاقتصادية. لذا فإن مواجهة الإرهاب يجب أن تكون شاملة من ناحية إظهار الوحدة والتصميم على هزيمته في كافة المجالات، ومن ناحية عدم الوقوع في الشرك الذي نصبه الإرهاب والإرهابيون. فحربنا على الإرهاب ليست حربا دينية ويجب ألا تؤدي إلى صراع بين حضارة وأخرى أو بين أمة وأمة.

ولقد اتخذ الأردن في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي موقفا واضحا منسجما مع سياسة أردنية ثابتة في رفض استخدام الإرهاب في العلاقات الدولية تحت أية ذرائع ومسميات. وأعلن جلالة الملك عبد الله الثاني إدانة الأردن الكاملة للأعمال الإرهابية ضد الولايات المتحدة، ووقوفه مع الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب. كما عبر جلالته عن التصميم على عدم السماح للإرهاب والإرهابيين بالإساءة إلى الدين الإسلامي، أو اختطافه للاختباء خلفه لتحقيق أهدافهم، وخلق مواجهة بين الإسلام وبقية العالم.

إن إحباط تلك الأهداف يتطلب زيادة التفاهم بين الشعوب والثقافات المختلفة واحترام التباين، لتكون التعددية عامل إثراء للمجتمع الدولي. والعالم اليوم بحاجة فعلية إلى إطلاق حوار حضاري يبرز الجوامع المشتركة بصورة تعزز

التسامح وتزيد القدرة على التعايش والتفاعل. فالأمم المتحدة ومنظماتها توفر الإطار والمنبر المناسبين لمثل هذا الحوار.

ولقد ساهم الإسلام والمسلمون عبر التاريخ في بناء الحضارة الإنسانية، وجاءت تلك المساهمات العلمية والأدبية والثقافية على خلفية الانفتاح والتسامح والتعددية التي أوجدها الإسلام.

وإننا نفخر في الأردن بالتعايش والاندماج الذي تشهده أرضنا منذ أكثر من أربعة عشر قرنا حيث يعيش الأردنيون، مسلمون ومسيحيون، في توحد وطني تكرّس فيه التعددية الدينية وتشكل عامل إثراء ونموذجا لما يجب أن يكون عليه التداخل والتفاعل.

إن الإرهاب يجد فرصة لتحقيق أهدافه كلما غابت العدالة وزادت الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن التعامل مع القضايا الأساسية التي تشكل مصادر لليأس والإحباط والشعور بالظلم، بهدف إيجاد الحلول الباقية لها، يشكل العامل الأكثر تأثيرا للنجاح في مواجهة الإرهاب وحرمانه من الحصول على القبول والتأييد.

إننا نعي أن نجاح الجهد الدولي في اجتثاث الإرهاب يتطلب، أول ما يتطلب، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط إيجاد حل عادل ومقبول للقضية الفلسطينية وما أنتجته من واقع يشكل المصدر الأول للألم والمعاناة في المنطقة. فاستمرار الوضع الحالي، وما نشهده من سقوط الضحايا، نتيجة لما تقوم به إسرائيل من ممارسات تتمثل في استخدام القوة وفرض الحصار ضد الشعب الفلسطيني يشكل تحريضا مستمرا ويدفع باتجاه تصعيد المواجهة بصورة تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة كلها.

ويؤمن الأردن بصورة راسخة أن حل هذا الصراع لن يكون ممكنا باستخدام القوة أو بالإجراءات الأمنية والقسرية، وأنه لا بديل عن عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات كندّين متساويين يسعيان لتسوية تكفل حقوقهما ومستقبلهما. وهذا لن يتم إلا إذا اتخذت خطوات متبادلة متوازية، وعلى أساس ما تم التوصل إليه من اتفاقات والتزامات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولقد بذل جلالة الملك عبه الله الثاني جهودا كبيرة بهدف الخروج من الحلقة المفرغة التي دخلتها المواجهة بين الطرفين، وساهم جلالته في الجهود والاتصالات الدولية الكثيفة التي جرت لتلك الغاية. وأدت تلك الجهود، في واقع الأمر، إلى بناء توافق دولي كامل على متطلبات الخروج من الأزمة، وفي مقدمتها وقف استخدام الآلة الحربية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ورفع الحصار المفروض عليه، والتوقف عن تنفيذ مخطط الاغتيالات واقتحام الأراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. والقيام بتلك الخطوات يشكل المدخل للبدء بتنفيذ توصيات لجنة ميتشل والهادفة أساسا إلى خلق الظروف الملائمة للعودة إلى طاولة المفاوضات. فالمنطقة وبعد عشر سنوات من مؤتمر مدريد للسلام تشعر بالإحباط للفشل في تحقيق هدف السلام، والناس فيها لم تعد تقتنع بمجرد وجود عملية سلام. لذا فإن إحياء عملية السلام في حد ذاته لا يشكل هدفا مقنعا في غياب جهد حقيقي وتقدم ملموس على طريق تحقيق السلام.

ولقد أدى استمرار المواجهات ليس إلى الفشل في تنفيذ العديد من الالتزامات المتفق عليها فحسب، بل أيضا إلى التراجع عن التزامات تم تنفيذها، وهذا يوضح أن الاتفاقات المرحلية والمؤقتة لن تكفل معالجة الوضع الحالي. وعليه فإن بدء مفاوضات الوضع الدائم يشكل أولوية ملحة ليتم تحقيق الهدف الرئيسي لعملية السلام وهو تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة القابلة للبقاء على أرض وطنه وتوفير الأمن لإسرائيل. والسلام الذي يمكن أن تقبل به شعوب المنطقة لا بد أن يكون شاملا من ناحية

إيجاد حلول لكافة القضايا الأساسية: الأراضي المحتلة، والقدس، واللاجئون، والأمن وأسلحة الدمار الشامل، والتعاون الاقتصادي، ومن ناحية كافة المسارات والدول المعنية.

إن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يبقيان أساس عملية السلام ويستدعي تنفيذهما توفر متطلبات السلام وأهمها التخلي عن سياسة الاستيطان التي تتناقض تماما مع مبدأ الأرض مقابل السلام وتشكل خرقا واضحا للقانون الدولي. فالسلام والاستيطان نقيضان.

والقدس الشريف مفتاح السلام، وهي أرض فلسطينية محتلة يجب أن يُطبق عليها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي منها أسوة بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لتكون عاصمة دولة فلسطين، وليتم إيجاد الصيغة المناسبة لجعل القدس كلها مدينة مفتوحة تُصان فيها حرية العبادة للجميع وتكون عامل توحيد وتوفيق بين كافة المؤمنين بالله.

إن قضية اللاجئين تمثل الجانب الأكثر ظلما وإجحافا في النزاع، ولا بد من توفير العدالة للاجئين الفلسطينيين لإزالة أكبر مصدر للمعاناة في المنطقة. وقد أوضح الأردن موقفه الثابت من هذه القضية أمام هذه الجمعية مع إعادة التأكيد على أن الأردن سيقبل فقط حلا لقضية اللاجئين يأخذ في الاعتبار تماما حقوقه ومصالحه كدولة وحقوق ومصالح مواطنيه وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن غياب الثقة بين الطرفين يحول دون تمكنهما من تحقيق أي تقدم بدون جهد فاعل لطرف ثالث. ويرحب الأردن بإعلان الرئيس بوش تبني الولايات المتحدة لحل يكفل وجود دولتين ويشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يُكمل الإجماع الدولي حول المتطلب الأساسي للتوصل للسلام في المنطقة. ونأمل أن تتواصل الجهود الأمريكية بدعم دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والمجتمع الدولي كله للوصول إلى ذلك.

والسلام الشامل يجب أن يتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه وإلى استكمال الانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن معاناة العراق وشعبه في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ أكثر من أحد عشر عاما تشكل مصدرا آخر للإحباط والتوتر في المنطقة. ويؤكد الأردن مرة أخرى على ضرورة رفع هذه العقوبات وعلى أهمية خلق الظروف التي تُمكن من عودة العراق إلى ممارسة دوره الإقليمي والدولي، كما يؤكد على أهمية استكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها تلك المتعلقة بالأسرى الكويتيين والمفقودين من الجنسيات الأخرى.

إننا نأمل أن نرى نهاية قريبة لمعاناة شعب أفغانستان بحيث يتمكن هذا الشعب وقواه السياسية من الاتفاق على شكل النظام الذي يمثله وبحيث يبذل المجتمع الدولي جهدا حقيقيا لمساعدته على مواجهة الظروف الاقتصادية المأساوية التي يعاني منها منذ سنوات عديدة.

وفي هذه الأوقات التي تزداد فيها التحديات، تبرز أهمية الالتفاف حول الأمم المتحدة والالتزام بمبادئ وأهداف ميثاقها، خاصة حل النزاعات بالطرق السلمية وعلى أساس القانون والشرعية الدولية.

كما تبرز أهمية عدم التخلي عن أهدافنا الجماعية في تعزيز السلام وتحقيق التنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان. وبالنسبة لنا في الأردن فإن تحقيق هذه الأهداف الثلاثة يوجز الأجندة الوطنية داخليا وخارجيا.

فسعينا الدائم لتحقيق السلام العادل لم يوقف مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل على العكس فإن الأردن على وشك أن يُطلق جهدا شاملا جديدا لتحقيق المزيد من التنمية التي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة وفتح آفاق رحبة جديدة أمام أجيالنا القادمة؛ فكرامة ورفاهية الإنسان يجب أن تبقى الهدف الأسمى الذي نسعى إليه جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد مانويل إينوسينسيو سوسا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في جمهورية الرأس الأخضر.

السيد سوسا (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود التي سبقتني في تهنئة السيد هان سونغ - سو على انتخابه رئيسا لأعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، التي تعقد في فترة معقدة بشكل خاص في الحياة الدولية. إن حياته المهنية الطويلة واللامعة كدبلوماسي مرموق وسياسي ممتاز في بلده تضمن لنا أن تكون فترة ولايته كرئيس للجمعية فترة مثمرة كما اتضح بجلاء منذ بدء عقد هذه الدورة. وأؤكد له أن بإمكانه الاعتماد على التعاون الكامل من وفد الرأس الأخضر.

وأود أن أعرب لسلفه، السيد هاري هولكيري، عن اعترافنا بالمهارة والكفاءة اللتين أدار بهما القضايا العالمية الرئيسية التي عرضت على هذا المحفل المهيب أثناء الدورة السابقة، وبخاصة أثناء مؤتمر قمة الألفية.

ويسر وفد بلادي كذلك انتخاب السيد كوفي عنان مرة أخرى أمينا عاما للأمم المتحدة. والإجماع الذي حصل عليه في إعادة انتخابه يبين المكانة الرفيعة التي جناها في المجتمع الدولي نظرا لبعد نظره، فضلا عن الثقة التي نالها لمتابعة الإصلاحات الجارية ولتوطيد مكانة الأمم المتحدة.

ومثلي مثل الوفود التي سبقتني، أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أكرر تهانئي للأمم المتحدة ولأمينها العام بوصفهما حائزين معا لجائزة نوبل للسلام، وهي جائزة تدعم سلطتهما الأدبية الضرورية إلى أقصى حد في هذه الأوقات العصيبة. وهذا الامتياز الذي يستحقانه والذي يثلج صدرنا، يساعد على تأكيد أهمية أعمال منظمتنا، في ظل الإرشاد المستنير من السيد عنان، بغية تعزيز جو دولي موائم لإيجاد عالم أكثر عدلا وتسامحا ودعما متبادلا.

هذه مهمة ضخمة ومعقدة يجري الاضطلاع بها وسط صعوبات ومخاطر كبيرة وتشكل تحديات جديدة بصفة مستمرة لفكرنا الجماعي ونحن نبحث عن حلول للمشاكل الكبيرة التي تزداد دوما والتي يجب على البشرية أن تحلها.

والآن، عندما يتعرض السلام والأمن لتهديد خطير، فإن هذا الشرف الذي أسبغ مؤخرا لا يشكل اعترافا عن جدارة واستحقاق بدرجة عالية من التفاني في سبيل قضية السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها فحسب، بل يحمل أيضا رسالة أمل في أن المثل العليا الساطعة للعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية للجميع ستشكل العالم بأسره من أجل نفع الأجيال القادمة.

ونحن في بلادنا نفهم ونقدر التقدير الواجب دور الأمم المتحدة وأهميتها. وكان لدعم الأمم المتحدة المتواصل وغير المشروط بعض الفضل في تكليل نضالنا من أجل التحرر الوطني بالنجاح بإعلان استقلالنا. ومن المؤكد أن الفضل يرجع إلى الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تمكين الرأس الأخضر من اتخاذ خطوات هامة على درب التنمية وإظهار علامات مشجعة على التقدم، سنة تلو الأخرى، كما هو مسجل في تقارير التنمية البشرية، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولا يمكننا إلا أن ندين إدانة كاملة وبكل قوة المأساة التي داهمت الولايات المتحدة الأمريكية وتسببت في خسارة آلاف من أرواح الأبرياء ودمرت معلما من أهم معالم هذه المدينة.

والولايات المتحدة وطن لأكبر مجموعة من أبناء الرأس الأخضر عبر البحار. وقد شعر هذا الجزء من شتاتنا أيضا، ومعه بلادنا، بانتهاك هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الوحشية لهما. إن جميع سكان الرأس الأخضر يتشاطرون الحزن والأسى الذي يعاني منهما الشعب الأمريكي والأسر من جنسيات أخرى كثيرة.

وقد وقفت الرأس الأخضر على أهبة الاستعداد منذ البداية لدعم الأعمال التي تستهدف مكافحة الإرهاب في إطار ائتلاف دولي واسع النطاق تحت إشراف الأمم المتحدة. ولهذا، تلتزم حكومة بلادي بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمكافحة هذه الآفة. وقد سبق أن اتخذنا خطوات هامة، وبخاصة فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية المناهضة للإرهاب.

ونؤمن بأن هناك التزاما أدبيا وجماعيا على جميع الدول بمحاربة انحراف الروح الإنسانية الذي تمثله هذه الظاهرة. وخطورة ونطاق أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية تبين أنه يجب من الآن فصاعدا مواجهة الإرهاب بحسم، مع الاستجابات الواجبة والأعمال الوقائية، بغية كبح العنف الإجرامي الذي يختفي وراء ستار الدوافع السياسية أو الدينية.

ولا يوجد أي بلد بمأمن من حدوث هجمات مماثلة أو من محاولات استخدام أراضيه للاستعداد لأعمال إرهابية. ولهذا، فإن أية استراتيجية تصمم للقضاء على هذا التهديد الخطير قبل وقوعه يجب أن تكون استراتيجية مشتركة، تجري المشاركة فيها على نطاق واسع وتضطلع فيها الأمم المتحدة بدور حاسم.

ومرة أخرى، عندما تشارك البلدان النامية في الجهد العالمي للقضاء على الإرهاب، تجد نفسها في وضع غير مؤات بالمرة.

فمن ناحية، يجعلها شح الموارد والافتقار إلى الوسائل المعقدة للكشف عن الأعمال الإرهابية والحيلولة دون وقوعها أكثر عرضة لتسرب المنظمات الإرهابية إلى أراضيها وإلى ارتكاب أعمال من داخل حدودها. ومن ناحية أخرى، عندما تحاول هذه البلدان أن تستجيب لطلبات المجتمع الدولي، فإنها تضطر إلى تعبئة موارد كانت ستستخدم لولا ذلك في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وسد الاحتياجات الأساسية لشعوبها.

يضاف إلى ذلك، أن أشد الاقتصادات فقرا هي التي ستدفع ثمنا غاليا، نتيجة الآثار المباشرة للهجمات الإرهابية على الاقتصاد العالمي، حسبما أكد على ذلك الأمين العام قبل عدة أيام. وقد بدأ بلدي الذي يعتمد اعتمادا شديدا على عائدات السياحة، يشعر بالفعل بآثار الأزمة العالمية في قطاعي النقل والسياحة.

وبالتالي، فإن هناك حاجة ماسة إلى أن يساعد المجتمع الدولي البلدان النامية مساعدة فعالة، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تحمل العبء الإضافي الذي تفرضه المعركة ضد الإرهاب على اقتصاداتها. ويجب على البلدان الصناعية أن تظهر الدليل على زيادة تضامنها وسخائها في مساعدة البلدان النامية، لأن هذا الجهد الذي وافقت البلدان النامية على أن تبذله والتضحيات المفروضة على سكانها سيعود بالفائدة أيضا على الدول الصناعية.

وقبل أكثر من عام بقليل، عقد مؤتمر قمة الألفية في هذه القاعة. وشارك فيه ما يقرب من ١٥٠ رئيس دولة

أو حكومة. وكان الحوار بينهم نشطا ومتسما بالتجديد إلى درجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة. وقد شارك تنوع هائل من قطاعات المجتمع المدني في ذلك الحوار مباشرة. فمؤتمر القمة لم يوفر استعراضا موجزا لأنشطة الأمم المتحدة منذ إنشائها فحسب، وإنما شكل أيضا فرصة فريدة لعرض صورة متكاملة للأهداف الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يفتح آفاقا جديدة للتصدي لتحديات العولمة.

وقد أضاءت النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة شعلة الأمل من جديد أمام شعوب العالم، وخاصة بين الشعوب التي ترى أن بالإمكان إيجاد طرق ناجعة لإتاحة فرص حقيقية للتنمية أمام جميع البلدان من خلال تحسين هياكلها المؤسسية والإنتاجية وتهيئة جو دولي مؤات لتزويدها بفرصة الحصول على الوسائل اللازمة لها من خلال القطاعين العام والخاص معا، لتمويل جهودها الإنمائية. ويوفر رسم خطة لتنفيذ إعلان الألفية للأمم المتحدة (A/56/326) أداة قوية للمجتمع الدولي لتوحيد قواه من أجل تنفيذ الخطوط السياسية الرئيسية التي أقرها مؤتمر القمة.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، وقعت أحداث هامة. ومما له أهمية خاصة من بينها عقد الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتفرقة العنصرية وكراهية الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب المعقود في دربان. ونحن نعد الآن لعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في المستقبل القريب.

وقد ساعدت الطريقة المحددة التي تؤثر بها هذه المسائل على القارة الأفريقية، وهي موطن الغالبية العظمى من أقل البلدان نموا، بالتأكيد على التعجيل بعمليات اتخاذ القرار فيما يتصل بالتكامل الإقليمي الذي يؤدي إلى اتخاذ خطوات هامة يمكن أن تفتح الطريق أمام مستقبل واعد على نحو أكبر، على الرغم من السحب التي تتلبد في سماء المسرح الدولي.

وكما نعلم، فإن هناك مزيجا معقدا من الظواهر الأصيلة والدخيلة قد جعلت القارة الأفريقية تشعر بالتهميش على نحو متزايد. ولم تفلح سرعة النمو الاقتصادي في تخفيف حدة الفقر على نحو ملموس. فما زالت الأمراض مثل الملاريا والإيدز تقضي على حياة الناس بمعدلات مخيفة. وأصبحت بلدان عديدة مسرحا لعدم الاستقرار؛ وكثير منها منخرط في صراعات مسلحة، وهي تعاني من أنشطة إرهابية تودي بحياة الآلاف من الأبرياء، وتدمر بشكل منتظم الممتلكات، وتشيع الاضطراب في عمل الحكومات وتؤدي إلى نزوح جماعات سكانية. أما النتائج الإيجابية القليلة التي تمخضت عنها كثير من الخطط والمبادرات التي تم تصورها وتنفيذها من أجل التصدي للمشاكل الخطيرة التي تواجه القارة الأفريقية على مدى السنين، فقد أسفرت عن شعور معروف بعدم الارتياح على نطاق واسع، سواء في أوساط المجتمع الدولي أو فيما بين الزعماء الأفارقة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من المناخ الدولي غير المؤاتي، فقد اتخذت أفريقيا خطوات هامة يمكن أن تفتح الطريق أمام مستقبل يبشر بالأمل. وبغية إيجاد الوسائل لمواجهة وضع عالمي يتزايد تعقيدا، وتعبئة الإرادة لمواجهته، أعلن الزعماء الأفارقة قيام الاتحاد الأفريقي انطلاقا من رؤية جديدة لقارتنا. وعلاوة على ذلك، فقد اعتمدوا مبادرة جديدة لأفريقيا، عرفت مؤخرا باعتبارها الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا، وبموجبها يتولى الأفارقة المسؤولية الكاملة عن القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على درب النمو الاقتصادي والتنمية في ذات الوقت لأنها توفر علاقة

شراكة تعود بالفائدة المشتركة على المجتمع الدولي في تصديه لتحديات الألفية الجديدة.

وإن اعتماد هذين الصكين والالتزام الثابت بتعزيز القدرة القيادية الشفافة سيتيحان بالتأكيد آفاقا جديدة لإرساء السلم والاستقرار والديمقراطية والتنمية، الأمر الذي يمكن أن يقود القارة إلى شغل مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي تؤهلها لها إمكاناتها الهائلة.

وما من شك أن هناك طريقا طويلا يتعين علينا أن نقطعه قبل أن نحقق التكامل السياسي الذي يقوم على المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية العميقة الجذور، والحكم الرشيد والعمل الذي يستهدف النهوض بالتنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكننا نعتقد أنه، مع ظهور قيادة جديدة ملتزمة بالتجديد الاقتصادي وترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد، وبفضل الدعم المتوقع من المجتمع الدولي، فإن الظروف ستكون جاهزة لتحقيق تحول أساسي وتاريخي في أفريقيا.

وهناك مشكلتان تنذران بالخطر من بين أكثر المشكلات حدة التي تواجهها المنظمة والقارة الأفريقية، ولا يمكن إرجاء حلهما نظرا لتشابكهما ولما يترتب عليهما من آثار وخيمة وأعني بهما الفقر والصراعات المسلحة. وكل البيانات المتاحة تعزز مخاوفنا بشأن نجاح المعركة ضد الفقر في العالم وهذه المخاوف من الضروري اعتماد استراتيجية لكسب تلك الحرب، إذ يبدو أن تحقيق هدف خفض عدد من يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٥٠ في المائة يتعرض للمشاكل أكثر فأكثر. وبدون اتخاذ تدابير من شأنها أن تعكس على نحو فعال اتجاه عملية التدهور الاجتماعي والاقتصادي، وبدون توافر الإرادة السياسية من المجتمع الدولي ككل على الأخص، فإن ذلك الهدف الذي حدده مؤتمر قمة الألفية لن يتسنى تحقيقه.

والحقيقة التي لا تقبل الجدل، هي أن الصراعات، كقاعدة عامة، تشتعل في البلدان التي ينتشر فيها الفقر. وقد أصبحت هذه العلاقة بين السبب والنتيجة بمثابة حلقة مفرغة لا يمكن أن تنتهي إلا بالتنسيق الفعال بين الدبلوماسية الوقائية والعمل الاجتماعي الذي تقوم به الأمم المتحدة من ناحية، وبين الارتباط الفعال من البلدان الصناعية، من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، وأمينها العام من أجل إشاعة السلم والاستقرار في العلاقات الدولية وفي سبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فما زالت بعض مناطق العالم مسرحا لصراعات مسلحة تهدد بالانتشار وتعريض السلم والاستقرار في تلك المناطق للخطر.

وقد أضافت الأعمال الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر بعدا جديدا إلى عدم الاستقرار، أدى إلى تدخل عسكري مناهض للإرهاب في أفغانستان يصعب تقدير مدى استمراره والنتائج المترتبة عليه.

إن الطريق المسدود الذي يواجهه السعي لإيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية والذي يرجع أساسا إلى تعنت إسرائيل وحلقة العنف الذي أخذت في الدوران، قد أوجد واحدة من أخطر بؤر التوتر والتهديد للسلم العالمي. فيجب أن يستأنف تنفيذ اتفاق أوسلو. ولا بد من إنهاء أعمال العنف واحترام حقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها دوليا، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته، مع ضمان حق الشعب الإسرائيلي في العيش في سلام داخل بلده في إطار حدود معترف بها دوليا.

وقد اتخذت أفريقيا التي أصبحت الآن مسرحا لأكبر عدد من الصراعات المسلحة، بعض الخطوات الإيجابية باتجاه السلام، بمشاركة نشطة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكثير من البلدان الصديقة وعدد من الجهات

الفاعلة المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية وعناصر من المجتمع المدني. غير أن استمرار أعمال العنف، ولا سيما ارتكاب أعمال إجرامية ضد أهداف مدنية، لهو دليل على أن الطريق المؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المؤدي بدوره إلى استعادة السلم ما زال طويلا وصعبا.

وقد رأينا في أنغولا على سبيل المثال اندلاع أعمال مسلحة من جديد من قبل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، الذي يواصل نشر الموت والدمار. وقد أدان مجلس الأمن من جديد بقوة أعمال حركة المتمردين المذكورة، إلى جانب مواصلته فرض الجزاءات على تلك المنظمة. غير أن من الحيوي أن تتعاون جميع البلدان دون تحفظ بحرمان يونيتا من وسيلة الاضطلاع بأفعالها الإجرامية، حتى يمكن إقناعها بإلقاء سلاحها والتقيد الكامل باتفاق لوساكا.

ومن دواعي سرور الرأس الأخضر النجاح الذي يمثله تحول تيمور الشرقية صوب الاستقلال، وهي عملية تشكل نجاحاً ملحوظاً ونموذجياً تحقق على أيدي منظمتنا ولا سيما إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وقد كانت حكومة الرأس الأخضر وشعبها دائماً، منذ البداية الأولى وفي أحلك اللحظات، يقفان إلى جانب شعب تيمور الشرقية في كفاحه من أجل الاستقلال. وسوف نحتفل بهذه المناسبة معاً في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، حين تمسك تيمور الشرقية بمقاليد أمورها وتنضم إلى أسرتنا الكبيرة هنا في الأمم المتحدة.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن تسهم نتائج هذه الدورة إسهاماً فعالاً في صنع عالم أفضل، عالم للسلام والتعاون أكثر عدلاً وتكافلاً، وعالم يسوده بصفة خاصة التسامح والوئام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد موديبو سيديبي، وزير الشؤون الخارجية في مالي.

السيد سيديبي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تعازينا لحكومتي الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية، ولأسر الضحايا في حادث تحطم الطائرة المأساوي صباح اليوم.

وأعرب عن أحر التهاني للسيد هان سونغ - سو على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد له دعم وفدي الكامل له في ممارسته لرسالته الشاقة والسامية. ولدي اقتناع بأنه لما له من خبرة ومواهب كدبلوماسي محنك سيدير دفة مناقشاتنا صوب النجاح. وأود أن أعرب لسلفه السيد هاري هولكيري عن أصدق وأحر التهاني على ما أبداه من مقدرة وتفان وفعالية وقوة تأثير طيلة فترة ولايته التي حفلت بالأنشطة الهامة بالنسبة لحياة منظمتنا.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد كوفي عنان على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام لمنظمتنا، وأن أعرب له مرة ثانية عن أعمق التقدير الذي تشعر به مالي لجهوده الصامدة وإصراره في البحث عن عالم أفضل في مواجهة الكثير من التحديات المعقدة في عالمنا اليوم. وتتجلى في منح الأمم المتحدة والسيد كوفي عنان جائزة نوبل للسلام الأعمال التي أنجزها الأمين العام على مر السنوات الخمس الماضية والتي هي مصدر اعتزاز مشروع لي بصفتي أفريقياً.

وتتسم دورتنا السادسة والخمسون بأهمية خاصة، نظراً لانعقادها في أعقاب الهجمات الإرهابية الوحشية التي أغرقت الأمة الأمريكية في بكاء ذويها يوم ١١ أيلول/ستمبر ٢٠٠١. وقد أدانت حكومة مالي بثبات هذه الأفعال الشنعاء وأعربت عن تضامنها مع الشعب الأمريكي وعن دعمها

للحرب على الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وقد اتخذت مالي بالفعل التدابير اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، عن طريق جملة أمور، منها إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تتولى تنفيذ التدابير الدولية والتنسيق بينها. كما تعهدنا بالتصديق على مختلف الاتفاقيات المناهضة للإرهاب لكي نكمل الترسانة القانونية الهامة التي نحتاجها لنسهم إسهاماً كاملاً في الجهود الجماعية الدولية المبذولة برعاية الأمم المتحدة، وفي الإجراءات الإقليمية كذلك. وننادي في هذا الصدد، بالإضافة إلى اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، ببدء نفاذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الهامة بشأن منع الإرهاب ومكافحته، المعتمدة في مدينة الجزائر في تموز/يولية ١٩٩٩. كما نطالب بإقامة شراكة فعالة مع أفريقيا لتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب.

وقد أظهرت أعمال الإرهاب التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي تتنافى مع رسالة الإسلام السامية والقائمة على التسامح، بوضوح ضعف نظامنا الدولي الراهن وأكدت ضرورة زيادة التعاون الدولي لكي نعالج هذه الحالة. ولهذا السبب تدعو أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية إلى اتخاذ الإجراءات الجاري اتخاذها الآن ضد الإرهاب، ولكنها تستدعي منا أيضاً التفكير في طرق أخرى نبتدعها لمكافحة الإرهاب على المدى المتوسط والطويل. غير أن هذه الحوادث تعني فوق كل شيء أننا يجب أن نحاول بقوة تنفيذ برنامج العمل الوارد في إعلان الألفية لكي نكفل الرخاء لأكبر عدد ممكن من الناس.

وفي هذا السياق، تدعو مالي لاتخاذ إجراء عالمي متكامل مستديم تؤدي فيه الأمم المتحدة الدور الأساسي. وبينما تؤكد مالي من جديد نداء أفريقيا لعقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب، برعاية الأمم المتحدة، فإنها تعتزم دعم المبادرات التي يقوم بها الأمين العام وممثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي نهنئه على تعيينه. ونظراً لما يساورنا من القلق العميق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان، فإننا ندعو لزيادة المساعدة الإنسانية الطارئة المقدمة للشعب الأفغاني وتنسيقها.

وتتطلب المحافظة على السلام والأمن رقابة صارمة على الأسلحة. وسوف تواصل مالي بنشاط وتصميم دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. أما مسألة الأسلحة الصغيرة، فنراها باعثاً آخر على القلق. والواقع أن الأسلحة الصغيرة تسهم في تصدع التوازن الاجتماعي، وتغذي جذوة الصراعات وتزعزع استقرار الدول، فتعرض بذلك جهود التنمية كلها للخطر.

وستعمل مالي، التي استضافت المؤتمر التحضيري الأفريقي، على نجاح القيام بمتابعة للاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وصولاً إلى التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المنبثق عن ذلك المؤتمر الهام. وتشكل تجربة غرب أفريقيا في هذا الصدد مبادرة هامة يتم دعمها من خلال إعلان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بوقف استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية في أفريقيا.

ولا تزال منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تعاني من استمرار الصراع، وتتسم بمستوى عال من الفقر، وبالاتجار غير المشروع في الأسلحة، وبانتشار العصابات المسلحة. ولكي تعالج الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا هذه الصراعات، فإنها أعطت الأولوية للأخذ بنهج إقليمي لمنع نشوب الصراعات وإدارتها لكي تتصدى للأسباب الجذرية

للصراع وعواقبه الإنسانية. ومن الأدوات الرئيسية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها على الصعيد الإقليمي بروتوكول الجماعة المتعلق بآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن الإقليميين ، المعتمد في عام ١٩٩٩. ومن مبتكراتها مجلس الوساطة والأمن التابع لها، ونظامها للإنذار المبكر، وقيامها على أسس من توطيد وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتعرب مالي عن الترحيب والتشجيع إزاء التطورات الإيجابية التي طرأت على عملية السلام في سيراليون منذ الاجتماع الثاني الذي عقدته لجنة الستة التابعة لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مع كل من الأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ في أبوجا، بنيجيريا.

وقد أحرز بعض التقدم، ولو أنه ما زال هشاً، في منطقة اتحاد نهر مانو. ودليلاً على هذا، يمكن أن نذكر الاجتماعات الوزارية التي تعقد بين البلدان الثلاثة سيراليون وغينيا وليبريا. وتعتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تواصل جهودها للمساعدة في جعل اتحاد نهر مانو دعامة الاستقرار والتنمية. ومؤتمر القمة الذي عقده مؤخرا رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، بشأن إيجاد نهج عالمي وشامل تجاه المسائل الأمنية، يؤكد مرة أخرى على إرادة منطقة غرب أفريقيا على أن تتحمل مسؤولياتها بمساعدة مختلف شركائها.

وسيتطلب تنفيذ المبادرات والنهج التي وضعتها منطقة غرب أفريقيا لمنع الصراعات وإدارتها، مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، سعدنا بملاحظة الشراكة الحقيقية التي نشأت بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أننا نرحب ترحيبا شديدا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حسبما أوصت به البعثة المشتركة بين المؤسسات، التي زارت المنطقة في الفترة من ٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

وستكون دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل فرصة لبلورة رؤية تقدمية وعالمية لبناء ”عالم جدير بالأطفال“ بمشاركة الجميع، وفي إطار حركة عالمية لصالح الطفل. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي استعدت لذلك اللقاء، تواصل جهودها من أجل تنفيذ خطة عمل أكرا بشأن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة، بافتتاحها مكتب خاص مكلف بهذه المسألة، والبروتوكول الاختياري الذي ستعتمده قريبا بشأن مسألة بيع الأطفال، والمبادرة الإقليمية المتعلقة بالأيام المكرسة للتطعيم، التي ستعتمدها في المستقبل القريب، كما ستبحث مسألة إعلان عقد لثقافة حقوق الطفل.

أما إنشاء محكمة جنائية دولية فلن يمكّن فحسب من تقديم مقترفي أبشع الجرائم ضد كرامة الإنسان للمحاكمة، بل سيكون أيضا أداة للردع، وبذلك يسهم في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أذكّر بأن مالي صدقت بالفعل على نظام روما الأساسي، وأكدت بذلك دعمها لمكافحة الإفلات من العقاب، والاحترام الكامل للكرامة الإنسانية. ونناشد الدول الأخرى أن تسهم في جعل المحكمة حقيقة واقعة في وقت لا يتجاوز العام المقبل.

وفي مجال الأمن الإنساني، علينا أن نوفر استجابة ملائمة – استجابة عالمية وعاجلة – لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عقب دورة حزيران/يونيه ٢٠٠١ الاستثنائية، وأن نعزز، في الوقت ذاته، إمكاناتنا في مجال مكافحة الملاريا.

وتقع على عاتقنا مسؤولية جسيمة حقا إزاء استمرار أوجه عدم المساواة وزيادة الفقر. فشعوب العالم تتطلع إلى التعليم والعمل والصحة والاكتفاء الذاتي الغذائي – بمعنى أنها

تأمل في بلوغ ظروف معيشية أكثر كرامة وإنسانية. وفي هذا السياق، فإن أفريقيا التي تعتزم أن تجعل اتحادها حقيقة واقعة، تريد أن تصبح سيدة مصيرها. وهي تحتاج إلى التضامن لمساعدتها على تعزيز قدراتها وتعبئة مواردها الإنمائية الخاصة. وسوف نعمل جاهدين من أجل تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والذي انعقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. وكما أكد الرئيس كوناري، فذلك المؤتمر، من حيث مجرد حقيقة أنه ينعقد بالفعل، يدل على بوادر للتقدم،

”... كما أنه يعد اختبارا للمجتمع الدولي في أعقاب إعلان الألفية. ولن يتحقق النجاح إلا إذا لمسنا إرادة لاتخاذ إجراءات ملموسة، وتوخينا تدابير أقوى وأكثر شجاعة لتمويل التنمية وزيادة فعالية المعونة الخارجية وحسم المشاكل التي تعرقل التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا“.

إن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والذي سينعقد في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢، ينبغي أن يمثل حدثا مهما وبداية لحوار مثمر لإيجاد وسائل جديدة للإسهام في تمويل التنمية، والتأكيد مجددا على الإرادة السياسية لبلوغ أهداف إنمائية محددة. لذا، فإن مالي تعتقد أن المؤتمر ينبغي أن يؤدي إلى اعتماد إعلان سياسي مقتضب – إعلان ينص على أهداف استراتيجية محددة تعبر عن إرادتنا الجماعية للعمل من أجل حل مشاكل تمويل التنمية، وإرساء أسس شراكة عالمية حقيقية.

ومن دواعي سرور أفريقيا أن المناقشة الرفيعة المستوى لدورة عام ٢٠٠١ الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي انعقدت في جنيف في تموز/يوليه، كان موضوعها ”دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة“، وهي تنتظر تنفيذ التدابير المتوخاة في تلك الدورة. ولكن هذا الدور لا ينبغي أن يقتصر على مجرد كونه دورا معلنا – بل يجب أن يترجم إلى تدابير ملموسة. لذا، فإننا نأمل في أن يسفر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي ينعقد حاليا في الدوحة بقطر، عن تقدم جديد ومبادرات حاسمة، مما يسمح لأفريقيا بتنمية مواردها.

إن بدء سريان الاتحاد الأفريقي الذي تم التوقيع على قانونه التأسيسي في لومي في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، يعبر عن التزام القادة الأفارقة بتحقيق تكامل قارتنا. والواقع هو أن إنشاء الاتحاد الأفريقي وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية بهدف القضاء على الفقر عن طريق التنمية المستدامة، يمكن أن يسهما في دعم ديناميات التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي أن يسهم في هذه المبادرة الأفريقية التي تبشر بخير وفير لمستقبل شعوب قارتنا.

إن منظمتنا مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن تعمل من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية للجميع. وهنا في الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نتصرف بصفتنا دولا أعضاء كاملة العضوية، وصانعي مستقبلنا المشترك. ونقول ذلك لكي نذكِّر بمسؤوليتنا المشتركة عن إحلال السلام في الشرق الأوسط، ومنطقة البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى – وهي قليل من كثير من هذه المناطق وإقامة العدل للطبيعة الإنسانية. كما نتحمل مسؤولية مشتركة عن إبداء مزيد من التضامن وتقديم المساعدة لحل الأزمات الإنسانية العديدة القائمة حاليا.

وفي الشرق الأوسط لا تزال الحالة تثير القلق بسبب استمرار العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومالي تدين بقوة العنف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، ونعتقد أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)

ومبدأ الأرض مقابل السلام والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، يجب أن تشكل الأساس للمفاوضات ولإحلال سلام عادل وشامل ودائم. ونحن ندعو إلى استئناف هذه المفاوضات، ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة.

كما يعرب وفد بلادي عن أمله في أن تُرفع نهائيا الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، وهي المنطقة التي تنتمون إليها، سيدي، يأمل وفد بلادي في أن تشهد عملية المصالحة الجارية حاليا مزيدا من التقدم، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/١١، بفضل الحوار المستقل والمعزز بين شطري كوريا، وبخاصة من خلال مؤتمر القمة الثاني الذي سينعقد في المستقبل القريب. وانطلاقا من هذه الروح، سيواصل بلدي جهوده من أجل المصالحة وإعادة التوحيد السلمي بين الكوريتين.

أما تكييف الأمم المتحدة مع متطلبات عالمنا، فهو أمر عاجل حقا. ولا تزال مالي على اقتناعها بالضرورة الحيوية لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، وإعادة تشكيل هيئاتها الرئيسية وجعلها أكثر تمثيلا ومصداقية. ذلك أن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن الذي لم يعد تشكيله متواكبا مع حقائق عالم اليوم، سيساعد على تجسيد الرغبة المشتركة في جعل ذلك الجهاز أكثر فعالية وتمثيلا وشرعية. ومن هذا المنطلق، نعاود التأكيد على مطالب أفريقيا في توزيع منصف للمقاعد في فئتي العضوية، وفقا لإعلان هراري والمقررات التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

ختاما أقول إن شعوب الأمم المتحدة تنتظر منا تنفيذ الوعود التي قطعناها في إعلان الألفية. وواجبنا هو أن نبني عالما جديدا – عالما يعبر عن ذكائنا، عالما يقوم على العدالة، عالما يجسد القيم الأساسية للإنسانية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة إيشاتو ميناودو وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في النيجر.

السيدة مينـدا أودو (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): إن حقيقة أننا نجتمع تحت رئاسة واحد من أبرز الشخصيات في جمهورية كوريا لخير شهادة على التغييرات الإيجابية الحادثة في العلاقات الدولية وعلى انتهاء نظام القطبين الأيديولوجيين في العالم.

وأود في البداية أن أعرب عن تعازي جمهورية النيجر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الدومينيكية للمأساة التي حدثت صباح اليوم.

ويود النيجر أن يهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وأن يهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة من أنكم، سيدي الرئيس، ستواصلون العمل بنفس الدينامية والطاقة والخصال الإنسانية كسلفكم السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا من أجل خير البشرية.

وأود أن أؤكد مجددا تهاني النيجر الحارة لشقيقنا السيد كوفي عنان الأمين العام على إعادة انتخابه لهذا المنصب الذي زاد من تعزيز مكانته وهيبته وفعاليته وكذلك على حصوله على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، التي تعتبر شهادة بليغة – إن كانت هناك حاجة إلى دليل آخر – على التقدير العالمي للعمل الممتاز الذي ينجزه في خدمة البشرية.

وهذا يدحض ببلاغة الحجج التي يثيرها كل من يزعمون بأنهم يجدون في إنكار المبادئ الأساسية للحوار بين الثقافات والأمم – وهي مبادئ مكرسة في الميثاق – أفضل

سبيل يؤدي إلى الخلاص. وفي هذا الصدد، يؤيد النيجر كل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ويرحب بظهور توافق عام في الآراء حول الحاجة إلى شن حرب ضد الإرهاب على أساس جماعي وعالمي وفي إطار الشرعية الدولية التي تجسدها الأمم المتحدة.

وإذا أردنا النجاح في مكافحة الإرهاب، فلا بد من أن تستند تلك المكافحة إلى برنامج للتعاون الدولي يشمل بشكل خاص تقديم مساعدات مالية وتقنية كبيرة إلى الدول الأشد حرمانا لتمكينها من تقديم مساهمات كبيرة لتلك العملية.

وما دمنا ما زلنا نتحدث في موضوع السلام والأمن، فإنني أود أن أوضح أننا بلغنا الآن – في مجالي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية – المراحل النهائية في عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوقيع على اتفاق الضمانات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، أقول إن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه حقق أحد الالتزامات التي قطعها رؤساء دولنا أو حكوماتنا في إعلان الألفية التاريخي. ويرحب النيجر بحقيقة أن ذلك المؤتمر استطاع أن يعتمد بتوافق الآراء برنامجا للعمل لمكافحة تلك الآفة، التي تشكل واحدا من أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، يرحب النيجر بحقيقة أن برنامج العمل ذلك أخذ في الاعتبار الشواغل الرئيسية التي أعربت عنها الدول الأفريقية في إعلان باماكو، خصوصا من خلال إتاحة تدابير لتقديم مساعدات مالية وتقنية من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ليس هناك أي مكان في العالم بمنأى عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتداولها. غير أن البلدان النامية، وخصوصا في قارة أفريقيا، تدفع ثمنا باهظا لانتشار الأسلحة الصغيرة من ناحية أمنها واستقرارها وتنميتها.

ولهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما ماليا كبيرا للوقف الاختياري لتصنيع الأسلحة الصغيرة واستيرادها وتصديرها الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والذي تم تمديده في ٥ تموز/يوليه لمدة ثلاثة أعوام وكذلك للبرنامج الخاص بالتنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية.

وفي هذا السياق، يؤكد النيجر من جديد تأييده لمقترح المملكة المتحدة الداعي إلى إنشاء صندوق دولي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل جمع الأسلحة الصغيرة. ولو تم إنشاء هذا الصندوق فإنه سيساعد في دعم المشاريع الإقليمية والوطنية لجمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها مقابل إنشاء مشاريع إنمائية. ويسرني في هذا الخصوص أن أؤكد مجددا للجمعية العامة امتنان النيجر للبلدان التي شاركت في العمل الذي يضطلع به فريق الدول المهتمة بتدابير نزع السلاح العملية.

ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ما فتئ العالم كله يقيِّم النتائج المأساوية لتلك الأيديولوجية المانوية. ومما لا شك فيه أن الإرهابيين يشكلون تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد زعم البعض أن تلك الأحداث ارتكبت باسم الإسلام. ولكن الإسلام، كما يعلم الجميع، هو دين الوسط العدل. وهو يدين الانتحار والاغتيال. ويدعو إلى الحوار والإقناع ومكافحة أي اتجاه صوب العدمية الفردية أو الجماعية. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت النيجر يعلن تأييده الكامل للتحالف العالمي لمكافحة الإرهاب. ولهذا السبب أيضا، كرَّر النيجر خلال المناقشات الأخيرة حول

التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي تأكيد إدانته القاطعة لكل أشكال العنف، وتصميمه على الالتزام بكل المبادرات دون الإقليمية والدولية التي ترمي إلى القضاء على تلك الآفة.

وفي إعلان الألفية، تعهَّد قادة العالم بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين وذلك بتزويدها بكل الأدوات والموارد اللازمة لتمكينها من القيام بشكل أفضل بمنع اندلاع الصراعات، والتوصل إلى تسويات سلمية للمنازعات القائمة، وتوطيد السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. ويتطلب وجود استراتيجية وقائية فعَّالة لمنع اندلاع صراعات على النحو المبين في تقرير الأمين العام أن يعمل المجتمع الدولي بشكل متضافر مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية من أجل اعتماد نهج شامل يتضمن تدابير سياسية ودبلوماسية وإنسانية ومؤسسية، واتخاذ إجراءات ترمي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وكمتابعة لذلك التقرير، نظِّمت بلادي، في إطار الدينامية الوطنية لتوطيد السلام، محفلا عقد في مدينة أغادير في تموز/يوليه الماضي بدعم من الأمم المتحدة حول منع اندلاع الصراعات، وهو الأول من نوعه في أفريقيا. وقد أوصى ذلك المحفل بوضع استراتيجية وطنية لمنع اندلاع الصراعات، ستتولى تنسيق تنفيذها اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي التي تضم ممثلين عن الدولة والمجتمع المدني.

وما فتئ المجتمع الدولي يركز اهتمامه لوقت طويل جدا على الشرق الأوسط، حيث بذلت جهود متكررة للتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع العربي الإسرائيلي ولكنها انتهت إلى حالة توقف تام. إن تأييد مجموعة الـ ٨ لفكرة إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية يمثل خطوة هامة إلى الأمام. ومن شأن هذا الإجراء أن يضمن التطبيق النزيه للتوصيات الواردة في تقرير ميتشيل.

ويود النيجر أن يؤكد مجددا هنا في هذه الجمعية العامة أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة للصراع العربي – الإسرائيلي بدون إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في أن تكون له دولة مستقلة ذات سيادة. ويؤيد النيجر تأييدا مخلصا موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالصراع في الصحراء الغربية، يؤيد النيجر جهود الأمم المتحدة، وخصوصا جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية تكون مقبولة للأطراف المهتمة والمعنية.

وفيما يتعلق بآسيا، نرى أن اجتماع القمة الذي عُقد في الهند في تموز/يوليه الماضي بين رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند أثار آمالا عريضة بالنسبة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع في كشمير. ولا بد من دعم مثل هذه المبادرات وتشجيعها حتى يصبح بالإمكان تحقيق مصير شعب كشمير بأسرع ما يمكن وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن قمة الألفية، بإيلائها أعلى أولوية للاحتياجات المحددة لأفريقيا، فإنها تكون قد سلَّمت بالحجم الضخم للمشاكل الخطيرة التي تحدق بقارتنا. والدليل على ذلك أن معظم الدول الأفريقية مدرجة في قائمة أقل البلد تقدما وأفقرها، وقد خلفتها الثورة التكنولوجية وراءها. والأضرار الناجمة عن الصراعات المسلحة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تأثر بها أكثر من ٢٦ مليون أفريقي وقضت على التقدم الذي تم بشق الأنفس خلال العقد الماضي. وفي ذات الوقت، انخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، بينما ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة ركود. ولكن الأسوأ من ذلك، أن تلك الاستثمارات هبطت ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ من

١٠,٩ بليون دولار إلى ٩,١ بليون دولار، بينما ارتفعت خلال نفس الفترة في آسيا وأوروبا الشرقية.

ولذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوسيع المبادرات المتعلقة بإلغاء الديون، وتحسين سبل وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق الدولية وتشجيع الاستثمار. ويجب أن يصحب هذه التدابير دعم مناسب لجهود منظومة الأمم المتحدة لأن هذه المنظمة هي أفضل محفل للترويج للشراكات الجديدة لمصلحة أفريقيا.

وفي هذا الصدد، تأمل النيجر أملا كبيرا في أن تُشجِّع رغبة أفريقيا القوية في أن تتولى من جديد تنميتها بنفسها. ويدل على تلك الرغبة القوية انتشار المبادرات الوطنية والإقليمية، التي كان آخر مظاهرها اعتماد منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمة لوساكا خطة أفريقية للتنمية، قررت مجموعة الدول الثماني دعم تنفيذها.

والمؤتمر المقبل المعني بالتمويل من أجل التنمية ينبغي أن يثبت أنه نقطة حاسمة في إنشاء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا وإنصافا. وينبغي أن يقود، في جملة أمور، إلى اعتماد إعلان سياسي واضح يحدد الأولويات الاستراتيجية، مصحوبا بجدول زمني محدد، فيما يتعلق بتعزيز قدرات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا من بينها، وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يكون المؤتمر نقطة انطلاق لشراكة عالمية واسعة لتوجيه الطاقات نحو تعبئة الموارد من أجل التنمية وإصلاح النظم المالية الدولية.

وفي هذا الصدد، فإن برنامج عمل بروكسل ذا السنوات العشر المتعلق بأقل البلدان نموا قد جعل من الممكن وضع الأسس اللازمة لقيام شراكة عالمية معززة لتحقيق النمو الاقتصادي الضروري للحد من الفقر. وفي أعقاب الالتزامات القوية المتعهد بها في بروكسل، توجد الآن أسباب وجيهة، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة، للأمل في أن تأخذ الجولة الحالية من مفاوضات منظمة التجارة العالمية في قطر في الاعتبار على نحو كامل مصالح أقل البلدان نموا، التي لدى سكانها البالغ عددهم ٦٣٠ مليون نسمة تطلع مشروع إلى الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة.

ولعدم وجود استجابة مناسبة من البلدان الغنية، فإن الأضرار التي أحدثها وباء الإيدز قد يتكشف أنها غير قابلة للإصلاح، نظرا لأن بعض الاختصاصيين يقدرون أنه سيموت ١٠٠ مليون شخص بسبب ذلك المرض بحلول سنة ٢٠١٠ إذا لم تتخذ تدابير فعالة على الفور لاستئصال هذه الآفة.

وهل نحتاج إلى التذكير، علاوة على ذلك، بأن الملاريا تودي بحياة عدد من الضحايا البشرية مماثل لعدد ضحايا الإيدز، وخاصة في غرب أفريقيا؟ ومع ذلك فإن مما يبعث على الارتياح أن المجتمع الدولي أصبح أخيرا واعيا بالخطر الكبير الذي يشكله ذلك المرض. وترحب النيجر بقرار الأمم المتحدة المتعلق بإعلان الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ باعتبارها عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وهكذا فإن الأمم المتحدة مواكبة لمختلف مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية في مجال مكافحة الملاريا، بقيادة يحيا جامع رئيس غامبيا، وأولوسيغون أوباسانجو رئيس نيجيريا، ومحمد تانجا رئيس النيجر.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن مكافحة الأمراض الرئيسية تستدعي موارد كبيرة وقدرة قوية على العمل المنسق. ولذا فإن النيجر ترحب بإنشاء الأمين العام الصندوق العالمي للإيدز والصحة، الذي ينبغي أن يعطي قوة دفع جديدة لمكافحة الإيدز، والملاريا، والسل، التي تودي معا بحياة ٥ ملايين شخص في العالم سنويا.

والإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الدول الثماني في جنوا بتخصيص ١,٨ بليون دولار للشروع في إنشاء الصندوق العالمي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وعلى الرغم من كل شيء، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة، يجب تعبئة ٣ بلايين دولار قبل سنة ٢٠٠١ للإيدز وحده وسيكون من الضروري تقديم مساهمات تتراوح قيمتها ما بين ٧ و ١٠ بلايين دولار كل سنة بعد ذلك حتى عام ٢٠٠٥. ولذا فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يبدي اليوم أكثر من أي وقت مضى التضامن الفعال بين الأغنياء والفقراء والشعور على نحو لا يتزعزع بالمسؤولية المشتركة – وبعبارة واحدة، توفير إرادة سياسية لا تتخاذل – إذا كان يرغب في ترجمة إعلان الالتزامات المعتمدة في الدورة الاستثنائية المعنية بالإيدز إلى أفعال.

ولقد مكننا التقدم الذي أحرز في النيجر في برنامجها الإصلاحي الحالي من إعادة إنشاء وتوطيد الأسس الاقتصادية للبلد، لبث الحيوية في العلاقات المثمرة مع المؤسسات المالية الدولية وبالتالي ضمان أهلية النيجر للاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، أنشأت النيجر مؤخرا إطارا جديدا لتنفيذ سياستها الوطنية المتعلقة بمكافحة الفقر. وهناك استراتيجية للحد من الفقر تحدد أولويات البلد والتدابير والإجراءات التي ينبغي اتخاذها بغية تحقيق الأهداف المحددة في مختلف المجالات، الأمر الذي سيمكننا من شن حملات جدية على الفقر بحلول سنة ٢٠١٥.

وهذا الكفاح ضد الفقر في النيجر يحظى بالمشاركة السياسية على أعلى المستويات. فهناك برنامج ابتدره رئيس الجمهورية شخصيا، السيد محمد تانجا، يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لأبناء بلدنا. وقد أدت المرحلة الأولى مما يعرف بـ ”برنامج رئيس الجمهورية“ بالفعل إلى حفر ١٠ ٠٠٠ بئر، وإنشاء ١٠٠ سد صغير، و ١٠٠ مدرسة و ١٠٠ مركز صحي للمجتمعات الريفية. ومن المعلوم تماما أن هذه المجتمعات تعاني من أمية صعبة، ونقص خطير في الهياكل الأساسية وحالات نقص دورية في الغذاء بسبب عدم انتظام هطول الأمطار. ويركز البرنامج أيضا على العلاقة بين الفقر والبيئة. وفي ذلك الإطار نخطط لزراعة مليون شجرة في جميع أرجاء إقليمنا الوطني بنهاية هذه السنة.

وهكذا فإن الحكومة مواكبة تماما للتطلعات العميقة الجذور لشعب النيجر، الذي يرى في أعمالها تراث أجداده المتمثل في بذل الجهد الشخصي والجماعي في وجه الشدة، وهي مواكبة لشركائها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، الذين يتمثل شاغلهم الدائم في إصلاح البيئة. وقد أسهمت كل مؤسسات أسرة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – وخاصة فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا العظمى – وكذلك كندا واليابان، إسهاما كبيرا في إعادة الحياة إلى النظام الإيكولوجي ومكافحة التصحر في النيجر.

ونحن في النيجر مدركون تماما أن هذا الكفاح كفاح وطني في المقام الأول. ونشنه من خلال التطوع، الذي تضرب جذوره عميقا في تقاليدنا وتمتد إلى ما وراء حدودنا. وإني أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن عميق امتنان النيجر لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائنا الآخرين في التنمية، على الدعم الثمين لجهود الحكومة الرامية إلى الارتقاء برفاهية شعبنا.

وفي الختام، أود أن أقول إن المجتمع الدولي يحتاج إلى أمم متحدة قوية لتحقيق الأهداف الطموحة المحددة في الميثاق ولتنفيذ إعلان الألفية. وبالتالي فمن الضروري تقديم دعم غير محدود للأمين العام في جهوده الرامية إلى إصلاح

المنظمة، وتعزيز دورها وضمان الموارد التي تمكنه من إنجاز مهمته بفعالية. والأمم المتحدة لا تنفك في الواقع أن تكون المؤسسة الوحيدة القادرة على تحقيق النظام العالمي الجديد الذي نتطلع إليه جميعنا تطلعا عميقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد العزيز بن ناصر الشامسي، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (دولة الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): في البداية، أود أن أعرب عن أسفنا لحادث سقوط طائرة أميركان إيرلاينز قبل ساعات في منطقة كوينز على بُعد أميال قليلة من مقر منظمتنا، وأتقدم بخالص عزائنا لأُسر وأصدقاء ضحايا هذا الحادث المأساوي الأليم.

السيد الرئيس، يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع تقدير من قِبل المجتمع الدولي لشخصكم وبلدكم الصديق كوريا الجنوبية الذي تربطنا به علاقات جيدة، ونحن على ثقة أن خبرتكم في الشؤون الدولية ستحقق نتائج إيجابية متمنين لكم وأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. كما أتوجه بالشكر إلى سلفكم السيد هاري هولكيري على ما بذله من جهود قيِّمة في إدارة أعمال الدورة المنصرمة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا أن أهنئ الأمين العام، كوفي عنان لإعادة انتخابه لدورة ثانية في هذا المنصب الدولي الرفيع، وأيضا حصوله والمنظمة الدولية على جائزة نوبل للسلام، معربين له عن تقديرنا الكبير لما بذله وما زال من مساع دؤوبة من شأنها أن تساهم في تمكين المنظمة من أداء رسالتها السامية في مجالات استتباب الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التنمية العالمية المستدامة.

تنعقد هذه الدورة في مرحلة عصيبة للغاية تعرضت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية لأبشع وأخطر أنواع الإرهاب المنظم الذي لم يستهدف بغاياته أرواح آلاف المدنيين من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء فحسب، وإنما أخلاقيات وقيم المبادئ الإنسانية والحضارية كافة التي تستند عليها مفاهيم ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وركائز وأسس مجمل النظم القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المنظمة لطبيعة علاقاتنا الدولية ككل.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تجدد اليوم موقفها المستنكِر والمدين بقوة لهذه الأعمال الوحشية وكل أشكال وصور الإرهاب الأخرى أينما وجدت باعتبارها تمثل تحديا للسلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين، تعلن وقوفها وتعاونها بالكامل إلى جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الجهود الإقليمية والدولية الأخرى الرامية إلى ملاحقة مرتكبي هذه الأعمال الوحشية وتقديمهم إلى العدالة.

كما نبدي في هذا السياق أيضا استعدادنا الكامل للمساهمة العملية في أية حملة دولية تنظَّم للقضاء على الإرهاب بكل أشكاله وصوره. داعين في نفس الوقت المجتمع الدولي إلى العمل على تعزيز آليات وحجم الإغاثة والمساعدات الإنسانية الحالية المقدمة لأبناء الشعب الأفغاني الذي أنهكته الحروب الطاحنة لما يزيد على عقدين من الزمان، ويواجه حاليا أكبر وأخطر هجرة داخلية وخارجية لم تشهدها بلاده من قبل.

إن ما نشهده اليوم من نتائج للمتغيرات في طبيعة العلاقات الدولية، وما صاحبها من مظاهر متسارعة في مجالات العولمة والتكنولوجيا والاتصالات الحديثة، والانفتاح الاقتصادي لم تنحصر جميعها في تحقيق الجانب الإيجابي على حياة ومصالح بعض الدول والشعوب، بل وبكل أسف

ساهمت هذه التحولات في تعميق الفجوة والاختلافات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ما بين شعوب الدول المتقدمة والنامية، وعززت في نفس الوقت من إفراز حالات جديدة من الصراعات والحروب الأهلية والعرقية وغيرها من الآفات الخطيرة الأخرى العابرة للحدود. وبالتالي فإننا نؤمن بأن أولى خطوات مواجهة هذه المشاكل يتطلب بالدرجة الأولى إيجاد استراتيجية متوازنة وشاملة من التعاون الإقليمي والدولي تأخذ بالاعتبار كأولوية مدى الارتباط الوثيق لمفهوم الأمن والسلم الدوليين من جهة، ومشاكل العوز الإنساني والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن دوما بضرورة انتهاج الحوار والمفاوضات السلمية كأسلوب أمثل لحل الخلافات بين الدول، لذا فإننا نتطلع إلى أن تتجاوب جمهورية إيران الإسلامية مع مبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة السلمية الداعية إلى إيجاد تسوية عادلة لقضية احتلال إيران لجزرنا الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، إما عن طريق المفاوضات المباشرة أو إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

كما أننا نأمل أن تشكل الزيارتان الرسميتان اللتان تم تبادلهما بين كل من سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية والسيد محمد أبطحي مبعوث الرئيس الإيراني في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، خطوة إيجابية باتجاه توفير المناخ الملائم لإيجاد حل سلمي لقضية احتلال إيران لجزرنا الثلاث، وبما يساهم في تعزيز بناء الثقة وتعميق مبدأ التعايش السلمي وحُسن الجوار والتعاون المشترك بين البلدين.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تبدي مجددا ترحيبها بقبول دوليتي قطر والبحرين الشقيقتين لقرار محكمة العدل الدولية الفاصل لتراعهما السابق حول المناطق المتنازع عليها، فضلا عن ارتياحها لما تحقق من ترتيبات ترسيم الحدود ما بين بعض الدول الأخرى في المنطقة، تؤكد على أهمية تواصل انتهاج مثل هذه الممارسات والتوجهات السلمية الحكيمة في العلاقات الدولية وبما يساعد على ترسيخ دعائم السلم والأمن الإقليمي والدولي.

لقد مضى على مسألة العراق في الأمم المتحدة أحد عشر عاما. والشعب العراقي ما زال يعاني من استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليه. إن برنامج النفط مقابل الغذاء وإن ساهم في تخفيف وطأة المعاناة عن بعض فئات الشعب العراقي، إلا أنه لا يشكل على الإطلاق الآلية العملية المطلوبة لاحتواء ومعالجة ما أوقعته هذه الجزاءات وما زالت من مآس إنسانية كبيرة وآثار سلبية مدمرة للبُنى التحتية الوطنية ومؤسسات القطاعات الأساسية المعنية بتوفير خدمات الغذاء والدواء والتعليم وغيرها من المتطلبات الأساسية الأخرى للشعب العراقي. وعليه، فإننا ندعو إلى ضرورة إيجاد صيغة سياسية مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع الجزاءات عن شعب العراق، وتحافظ في نفس الوقت على سيادة العراق ووحدة أراضيه.

إن إعادة اللُحمة بين العراق والكويت يتطلب العمل على حل المشاكل التي نجمت عن احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وفي مقدمتها مسألة عودة الأسرى والمحتجزين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى تمشيا مع القرارات الدولية.

إننا إذ نرحب بالقرار الصادر عن مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر الماضي والقاضي برفع الجزاءات الدولية عن السودان الشقيق، نطالب أيضا بقيام المجلس باتباع نفس الإجراء حيال الجزاءات الدولية المفروضة على الشقيقة ليبيا وخصوصا بعد أن أوفت حكومتها وبالكامل بالتزاماتها المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة.

تعيش الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الثامن والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي مآس بشرية وأحداث عنف متنامية بسبب سياسة إرهاب الدولة التي تنتهجها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني وشملت ضمن تدابيرها إعادة احتلال الأراضي وتوسيع المستوطنات وتعزيز ممارسات العدوان والقصف والتدمير المتعمد للبُنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية التحتية، فضلا عن ممارسات القتل المتعمد والتصفيات الجسدية التي راح ضحيتها حتى الآن ما يزيد على ١ ٣٠٠ شهيد وعشرات الآلاف من المصابين والجرحى الأبرياء، نصفهم من الرجال والنساء.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تعرب عن ترحيبها الحار بما جاء في خطاب فخامة الرئيس الأمريكي جورج بوش قبل ثلاثة أيام أمام هذه القاعة الذي تعهد خلاله بسعي بلاده إلى تحقيق اليوم الذي يتم فيه التعايش السلمي بين دولتي إسرائيل وفلسطين، تعلن مجددا موقفها المساند وبقوة لحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما ترفض وتدين بشدة الانتهاكات الصارخة كافة التي ترتكبها إسرائيل بحق هذا الشعب الشقيق. وتطالب الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن الدولي والدول الفاعلة فيه وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي باتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة البعيدة عن سياسة الانحياز وازدواجية المعايير، لحمل إسرائيل على الوقف الفوري والعاجل لكل أنواع العدوان الإرهابي ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومدنه ومقدساته. كما تطالب في هذا الإطار بإيجاد آلية دولية عاجلة دون أي مزيد من التأخير لتتولى توفير الحماية المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن تحقيق الأمن والسلام العادل والشامل والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلب من إسرائيل الالتزام الكامل والدقيق بالاتفاقيات والبروتوكولات التي أبرمتها في إطار مسيرة السلام، فضلا عن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والتي تطالب جميعها بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشريف، والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، وإزالة مستوطناتها الاستعمارية وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

إن امتلاك إسرائيل للأسلحة المحظورة، وخصوصا النووية منها، يمثل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة ما يلزم من ضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على إزالة هذه الترسانات الخطيرة التي بحوزتها. كما نؤكد على أن مسألة نزع السلاح العالمي الشامل بما في ذلك النووي، وتحسين النظم والترتيبات الدولية القائمة لعدم الانتشار، تمثل أولوية قصوى من متطلبات الأمن الإقليمي والدولي. لذلك، فإننا نجدد دعوتنا لجميع الدول النووية والدول الأخرى الساعية إلى امتلاك هذه الأنواع الخطيرة من الأسلحة إلى التوقف الفوري عن انتهاج هذه السياسات التسلحية التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إننا نتابع بقلق عميق تطورات الأحداث السياسية والعسكرية في العديد من المناطق الإقليمية، ولا سيما في منطقتي جنوب وشرق آسيا وبعض الدول الأفريقية والبلقان. وعليه، فإننا نؤكد على ضرورة أن تتحلى الأطراف المعنية بالإرادة السياسية اللازمة واللجوء إلى حل مشاكلها وخلافاتها الإقليمية بالحوار والطرق السلمية المستندة إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

رغم معدلات النمو والانتعاش الاقتصادي المشجع الذي أحرزته بعض الدول خلال السنوات الأخيرة كإحدى نتائج ثورة المعلومات والعولمة والتطور التكنولوجي الهائل في

ميـدان الاتصـالات والانفتـاح التجـاري، إلا أن التقـارير والإحصـاءات الدوليـة الأخـيرة أشـارت إلى وجـود تبـاطؤ وانخفـاض ملحـوظ في مسـتويات هـذا النمـو الاقتصـادي العالمي، بـل وإلى اتسـاع الاختـلالات الاقتصاديـة بـين دول الشمال والجنوب. فبينما تنعم دول الشمال بالازدهار بقيت دول الجنوب تعاني من الفقر والبطالـة والأمـراض والتلـوث البيئـي. وعليـه، فـإن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة الـتي اعتـادت تقـديم المسـاعدات الماليـة والإنمائيـة والاسـتثمارية والإنسـانية إلى العديـد مـن البلـدان الناميـة والمتضـررة مـن الكوارث والصراعـات المسلحة، تدعـو الـدول المتقدمـة النمـو والمؤسسـات الدوليـة المتخصصـة إلى تطويـر مـا تنتهجـه مـن سياسـات اقتصاديـة وماليـة إزاء هـذه الـدول الناميـة علـى نحـو يكفـل تعزيـز حجـم المسـاعدات الرسميـة وغـير الرسميـة المقدمـة إلى الـدول الفقـيرة، والتخفيـف مـن أعبـاء الديـون المتراكمـة عليها وتسهيل استقطاب هذه الدول للاستثمارات الأجنبية، ووصـول صادراتهـا إلى الأسـواق العالميـة، وضمـان فـرص استفادتها من التكنولوجيات المستخدمة للأغـراض السـلمية بما يساعدها على احتواء مشاكلها الاقتصادية المحلية المتنامية من الفقر والبطالة وانتشار الأمراض وتدهور البيئة.

وختاما، نأمل بأن تصل مداولاتنا حول بنـود جـدول أعمال هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تعزز من تدابير بنـاء الثقـة وتحقـق الأمـن والاسـتقرار في هـذا العـالم بمتغيراتـه الواسـعة والمتجددة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.